تعقبات الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري في مسألة العلاقة بين الإرادة والمحبة

أ. مها محمد سالم باوزير*

سلم البحث في ١٤٤٤/٢/٦هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٤/٣/٨هـ

ملخص البحث:

استهدف البحث عرض تعقبات الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري في مسألة العلاقة بين الإرادة وبين المحبة والرضا، وتم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي. وتكونت خطة البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة. اشتملت المقدمة على: مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وحدوده. وخصصت المبحث الأول في بيان معنى التعقبات والتعريف بأبي الحسن الأشعري والإمام ابن قيم الجوزية في ثلاثة مطالب. أما المبحث الثاني فيشتمل على تعقبات الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري في العلاقة بين الإرادة والمحبة في ثلاثة مطالب على النحو الآتي؛ المطلب الأول: أقوال الناس في العلاقة بين الإرادة وبين المحبة، والمطلب الثاني: تعقبات الإمام ابن القيم على الأشعري بذكر أقواله في العلاقة بين الإرادة والمحبة ومناقشتها، والمطلب الثالث: موقف الإمام ابن القيم من القول بالتسوية بين الإرادة والمحبة. وذكرت في الخاتمة: أهم النتائج التي توصل إليها البحث ومنها: للأشعري قولان في العلاقة بين الإرادة وبين المحبة والرضا، وآخر قوليه هو التفريق. وهو مع ذلك يفرق في تأويل الإرادة بحسب متعلقها.

Abstract:

Ibn Al-Qayyim's Critical Traces on Abi Al-Hasan Al-Ash'ari on the Question of (The Relationship between Will and Love)

By Researcher: Maha Muhammad Salem Bawazir.

A Ph.D. Researcher in the Department of Aqeedah and Daawah at King Abdulaziz University (KAU), Jeddah

This research aims to present Imam Ibn Al-Qayyim's critical traces on the question of the relationship between Will, Love and Pleasure. The inductive-analytical method is adopted. The research plan consists of: An introdution, two topics and a conclusion. The Introduction includes: The research problem, its objectives, significance, previous literature, research method and limitations. Topic One is assigned to state the meaning of critical traces and introduce both Abi Al-Hasan Al-Ash'ari and Imam Ibn Al-Qayyim. This comes in three themes. As for Topic Two, it includes the critical traces of Imam Ibn Al-Qayyim on Abi Al-Hasan Al-Ash'ari on the

* باحثة دكتوراه في قسم العقيدة والدعوة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

relationship between Will and Love, which comes in three themes as follows: Theme One: People's statements on the relationship between Will and Love. Theme Two: Ibn Al-Qayyim's critical traces on Al-Ash'ari by mentioning his statements on the relationship between Will and Love and discussing them. Theme Three: Ibn Al-Qayyim's position on the statement of compromise between Will and Love. In the Conclusion, I state key results reached to by the research, among which are: Al-Ash'ari has two statements on the relationship between Will, Love and Pleasure, the last of which is differentiation; he, nonetheless, differentiates in the interpretation of the Will according to what is related to.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة. وإن الله تعالى بعث رسوله محمدًا صلى الله عليه وسلم ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم بإذنه إلى صراط مستقيم، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين. ثم سار على دربه الصحابة والتابعون، فهم بنبيهم يقتدون، وعلى منهجه سائرون. ثم خلف من بعدهم خلف ظهرت في بعضهم البدع، واستحكمت في بعضهم الأهواء، فنشأت الفرق والأحزاب. ولكن لا تزال في هذه الأمة طائفة منصورة، وفرقة ناجية، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى. وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة الذين يعتقدون ما عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه. فمنهجهم في العقيدة هو الذي يجب الأخذ به والسير عليه، وأن ما خالفه من العقائد مذموم مردود.

والأشاعرة المنتسبة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)؛ هي إحدى فرق الإسلام التي ادعت كثيرًا انتسابها لمذهب السلف، وأنها

تمثل أهل السنة والجماعة، مع ما وقع في مذهبهم من المخالفات لأصول أهل السنة والجماعة، كمخالفتهم في مسألة إثبات وجود الله، وتأويل بعض الصفات، والنبوات، وبعض مسائل القدر.

وقد تصدى أئمة السلف لمخالفات أهل الأهواء في العقيدة، وتعقبوا مقالاتهم، وبينوا مذهب الحق، وردوا على شبهاتهم بالدليل النقلي والعقلي، ومن أبرز هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، وتلميذه الإمام ابن قيم الجوزية، اللذان كان لمؤلَّفاتهما ومؤلَّفات مَن سبقهم من عُلَماء السلف أكبر الأثر في مُناهَضة تلك الأفكار الدخيلة وإبطالها، والدعوة الصادقة إلى الأخْذ من كتاب الله الكريم، وسنَّة رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم وما ثبت عن الصحابة والتابعين من آثارٍ صحيحة.

وأما الإمام ابن القيم رحمه الله فقد تفقه في المذهب الحنبلي، وبرع وأفتى، ولازم الشيخ ابن تيمية وأخذ عنه، وتفنن في علوم الإسلام، وكان عارفًا بالتفسير لا يجارى فيه، وبأصول الدين، وإليه فيهما المنتهى، والحديث ومعانيه وفقهه، ودقائق الاستنباط منه، وبالفقه وأصوله وبالعربية، وله فيها اليد الطولى، وتعلم الكلام والنحو وغير ذلك، وكان عالما بعلم السلوك، وكلام أهل التصوف، وإشاراتهم، ودقائقهم، له في كل فن من هذه الفنون اليد الطولى.

وحري بطلبة العلم العكوف على تصانيفه، والإفادة منها، والعمل على خدمتها. ولهذا وقع اختياري على هذا الموضوع، وهو ما تعقب به الإمام ابن القيم رحمه الله على أبي الحسن الأشعري في المسائل العقدية ومنها مسألة العلاقة بين الإرادة والمشيئة وبين المحبة والرضا، رغبة في الفائدة الشخصية من جهة، وبيان جهود الإمام ابن القيم في هذا الباب من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

ما هي المباحث العقدية التي تعقب بها الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري، وما موقفه منها، وما منهجه في ذلك؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المسائل العقدية التي تعقب فيها الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري، موافقًا فيها مذهب السلف أو مخالفًا، وبيان المنهج الذي اتبعه ابن القيم رحمه الله في ذلك.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع في الآتي:

١. أن الإمام ابن القيم رحمه الله نقل في كتبه عن أئمة الأشاعرة نقولات عديدة، أيدهم في بعضها، واعترض عليهم في بعضها، فكانت الحاجة إلى دراسة ما تعقب به، وبيان منهجه في ذلك.

٢. أهمية دراسة المذهب الأشعري ومقالاته، لاتساع انتشاره في العالم الإسلامي، وتلبسه بلباس مذهب الحق أهل السنة والجماعة.

٣. مثل هذه الدِّراسات تلفت النظَر إلى العناية بدراسة كتب الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة، ونشرها بين الناس وخاصَّة طلاب العلم الذين لا يَزالُ أكثرهم لا يعرفون شيئًا عن قيمة ونَفاسة هذا التراث. مع إبراز جهوده رحمه الله في حماية العقيدة السلفية والرد على المخالفين.

الدراسات السابقة:

بعد التتبع والبحث لم أقف على رسالة علمية عربية تناولت تعقبات الإمام ابن القيم رحمه الله على أبي الحسن الأشعري على وجه الخصوص، سوى أنه توجد رسائل علمية وبحوث فيها الإشارة إلى المذهب الأشعري والمتكلمين على وجه العموم، ودراسة آراء أبي الحسن الأشعري ومن هذه الدراسات ما يأتي:

١. (أبو الحسن الأشعري بين المعتزلة والسلف)، إعداد: هادي أحمد طالبي، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إلى كلية الشريعة بمكة جامعة الملك عبد العزيز (١٣٩٩هـ)، تضمنت تقرير مذهب الأشعري في الاستدلال على وجود الله ووحدانيته، ومذهبه في الصفات وأفعال العباد والإيمان، وتقويم مذهبه. وتختلف عن بحثي من جهة عدم اختصاصها بتعقبات الإمام ابن القيم على الأشعري.

٢. (موقف الإمام ابن القيم من آراء المتكلمين)، إعداد: محمد سعيد صباح، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤١٧-١٤١٨هـ)، وتضمنت ذكر أهم أصول المتكلمين المنهجية وموقف ابن القيم منها، وآراء المتكلمين في الإلهيات والنبوات واليوم الآخر والقدر ومسائل الإيمان وموقف الإمام ابن القيم منها. والدراسة جمعت في كل مسألة آراء المتكلمين المعتزلة والأشاعرة وغيرهم على وجه العموم، ولا تختص بآراء أبي الحسن الأشعري.

وسوف أخص هذا البحث ببيان موقف ابن القيم من أبي الحسن الأشعري، بدراسة ما تعقب به الإمام ابن القيم على الأشعري في مسألة العلاقة بين الإرادة وبين المحبة والرضا، ناصًّا على ذلك مصرحًا باسمه، وهو الأمر الذي لم تتناوله

الدراسات السابقة.

منهج البحث:

سوف أتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي متضمناً:

- المنهج الاستقرائي في استقراء مادة هذا البحث وهي المسائل المتعقب فيها الأشعري من كتب الإمام ابن القيم.
- والمنهج التحليلي في عرض المسائل ودراستها.

الخطوات الإجرائية في إعداد البحث:

١. جمع التعقبات في المسألة الواحدة من مواضعها المختلفة.

٢. ذكر نص ابن القيم في التعقب، ثم توثيق كلام الأشعري من كتبه، ثم مناقشة المسألة، وذكر رأي ابن القيم فيها، سواء كان بالموافقة أو المخالفة.

٣. إن وقفت على كلام لأهل العلم يتعلق بالمسألة مما تعقب به الأشعري فإني أنقله لا سيما إن كان من شيخ ابن القيم الإمام ابن تيمية.

٤. قد يضيق الكلام في بعض المسائل، فلا أجد لابن القيم إلا مجرد التعقب على الأشعري؛ كأن يكون ابن القيم ذكر التعقب على وجه الإجمال، فأسوق كلام بعض أهل العلم في المسألة.

٥. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وكتابتها وفق رسم المصحف العثماني.

٦. تخريج الأحاديث النبوية الواردة في البحث، والاجتهاد في نقل حكمها من كلام أهل العلم إن لم تكن في "الصحيحين" أو أحدهما.

٧. الترجمة للأعلام غير المشهورين المذكورين في البحث عند أول موضع، ولا أشير إلى مكانها من البحث عند التكرار اكتفاء بفهارس الأعلام.

٨. التعريف الموجز بالفرق والمذاهب الواردة في البحث عند أول موضع يرد ذكرها.

٩. التعريف بالمصطلحات والأماكن والبلدان غير المعروفة عند أول موضع ترد فيه.

١٠. توثيق النقول من مصادرها قدر الإمكان مكتفية بذكر اسم الكتاب والمؤلف والجزء والصفحة، وإثبات المعلومات التفصيلية عن بيانات النشر في قائمة المراجع.

حدود البحث:

سوف يتناول البحث دراسة تعقبات الإمام ابن القيم رحمه الله على الأشعري في مسألة العلاقة بين الإرادة وبين المحبة والرضا دون غيرها. والتي ذكرها ناصًّا حكايتها عنه.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من:

المقدمة: واشتملت على: مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، والخطوات الإجرائية في إعداد البحث، وحدوده.

المبحث الأول: معنى التعقبات والتعريف بأبي الحسن الأشعري والإمام ابن قيم الجوزية.

المطلب الأول: معنى التعقبات.

المطلب الثاني: التعريف بأبي الحسن الأشعري.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام ابن قيم الجوزية.

المبحث الثاني: ما تعقب به ابن القيم على رأي أبي الحسن الأشعري في الإرادة والمحبة.

المطلب الأول: أقوال الناس في العلاقة بين الإرادة وبين المحبة.

المطلب الثاني: تعقبات الإمام ابن القيم على الأشعري بذكر أقواله في العلاقة بين الإرادة والمحبة ومناقشتها.

المطلب الثالث: موقف الإمام ابن القيم من القول بالتسوية بين الإرادة والمحبة.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول
معنى التعقبات والتعريف بأبي الحسن الأشعري والإمام ابن القيم
المطلب الأول: معنى التعقبات

التعقبات في اللغة: التعقبات جمع تعقب، وهي كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي (عقب)، وتدور معاني مادة العين والقاف الباء في الجملة حول تأخر الشيء وإتيانه بعد غيره[١]. و(عُقْب) بضم العين وسكون القاف يدل على آخر كل شيء وخاتمته، ومنه قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾[٢]. ومنه (العقبى) أي: الآخرة أو المرجع إلى الله، وآخر كل شيء أو خاتمته، وجزاء الأمر والبدل[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[٤] أي: لمن تكون الدائرة والعاقبة[٥]. قال الخليل بن أحمد الفراهيدي[٦]: "وعقب الأمر أي

آخره... وتعقبت ما صنع فلان: أي تتبعت أثره"[٧]. وذكر ابن فارس[٨] أن العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما: يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الآخر: يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة ومنه العَقَبَة وهي الطريق في الجبل[٩]. و(العَقِب) بفتح العين وكسر القاف من الإنسان: مؤخر القدم، وعَقِبُ الرجل: ولده وولد ولده، وعقب كل شيء آخره[١٠]. و(عَقَّب) بفتح العين وتشديد القاف؛ أي تتبع حقَّه ليستردّه[١١]، وتأتي بمعنى إتباع العمل عملا، كقولهم لمن يجيء مرة بعد أخرى[١٢]. ويُقَال: (عَقَّب) الحاكِم على حُكْمِ مَن قَبلَه؛ إذا حَكَمَ بعد حُكْمِه بغيره، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾؛ أيْ: لا أحَدَ يتَعَقَّب حُكْمَه بنقض ولا تغيير"[١٣] والتعقّب: تتبع الأثر، والتدبر والنظر ثانية، قال ابن منظور[١٤]: تعقَّبَ الخبر: تتبَّعه، ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته. ويقال: لم أجد عن قولك مُتَعَقَّبًا أي رجوعا أنظر فيه، أي لم أرخص لنفسي التعقُّب فيه لأنظر آتيه أم أدَعُه، واستعقبت الرجل وتعقبته إذا طلبت عورته وعثرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية"[١٥]. وقال أبو حيان[١٦]: "والمعقِّب: الذي يكرُّ على الشيء فيبطله، وحقيقته: الذي يعقبه أي الرد والإبطال، ومنه قيل لصاحب الحق: معقِّب؛ لأنه يقفي غريمه بالاقتضاء والطلب"[١٧].

ويتضح مما سبق أن التعقب من مادة (عقب) تدل لغة على معان، منها:

- آخر الشيء.
- التدبر، وإعادة النظر في الأمر.
- طلب العورة والعثرة.
- النقض والرد، والكلام يأتي بعده كلام آخر لنقضه وردّه وإبطاله.

معنى التعقبات في الاصطلاح: إنَّ السياق العلميَّ لمصطلح "تعقبات" لا ينفك عن معناها اللغويِّ، فالتعقب اصطلاحًا: قيل: هو التتبع لكلام الغير، وتفحصه، والنظر فيه بتدبر؛ لنقضه ورده وإبطاله[١٨]. وقيل: نظر العالم ابتداء في كلام غيره من أهل العلم استدراكًا أو تخطئة، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين[١٩]. وقيل: تقييم عمل الغير، والنظر فيه، وتتبعه في أحكامه، والاستدراك عليه ببيان ما فاته أو وهم فيه، أو التبس عليه، أو أشكل عليه[٢٠].

ومن أجمع ما قيل في تعريفها: تتبُّع عالِمٍ متأخِّرٍ لعالِمٍ متقدِّمٍ بالتعليق على ما كَتَبَه تصويبًا، أو تخطئةً، أو تذييلًا، أو تهذيبًا، وإنْ كان الشائع في استعمالها، والغالب في استخدامها: أنها تُطلق على نقد ما كتبه الغير[٢١].

فالتعقب اصطلاحًا يأتي بمعنى النظر في كلام الغير وتفحصه إما لنقضه وردّه وإبطاله، أو الاستدراك عليه وإتمامه، أو الثناء عليه ومدحه.

وقد أثمرت التعقبات العلمية موروثا فكريًا وعلميًا زاخرًا، ومن أمثلة ذلك: المصنفات والمؤلفات في كتب (المستدركات)، و(التذييل)، وكتب (النقد والردود)، وغيرها.

المطلب الثاني: التعريف بأبي الحسن الأشعري

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر-إسحاق-بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم - فأبو الحسن الأشعري ينتهي نسبه الى هذا الصحابي الجليل، واسمه عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري اليماني[٢٢].

والأشعري: بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح العين المهملة وبعدها راء، هذه النسبة إلى أشعر، وهي قبيلة مشهورة من اليمن، وأشعر اسمه نبت بن أدد بن زيد بن يشجب، وإنما قيل له أشعر لأن أمه ولدته والشعر على بدنه[٢٣]. وينسبه بعض من ترجم له إلى البصرة حيث ولد فيها وهو من أهلها. قال الذهبي: "الأشعري، اليماني، البصري"[٢٤].

ووالده إسماعيل بن أبي بشر إسحاق، لم يرد عنه سيرته سوى أنه كان سنيًّا جماعيًّا حديثيًّا[٢٥].

مولده:

أجمع المؤرخون حول مكان مولده وأنه ولد بالبصرة، ثم انتقل إلى بغداد وسكنها، ولكنهم اختلفوا فيما يتعلق بتاريخ ولادته؛ فقيل: سنة ٢٦٠هـ، وقيل: سنة ٢٦٦ هـ[٢٦] ، وقيل: سنة ٢٧٠هـ[٢٧]، والأول هو الأرجح الذي عليه أكثر مترجميه، كما أنه يتناسب مع ما ذكر في حياته من تحوله عن الاعتزال وهو في الأربعين، وهو الذي رجحه الخطيب البغدادي وابن عساكر، فقد ذكر ابن عساكر أن تحوله عن الاعتزال كان سنة ٣٠٠هـ، وعليه فيكون مولده عام ٢٦٠هـ.

نشأته:

يعد أبو الحسن الأشعري من أسرة اشتهرت بالصلاح والتقوى، فهو من سلالة الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وذكر من ترجم لأبي الحسن الأشعري أن والده إسماعيل كان سنيًّا جماعيًّا حديثيًّا[٢٨]، ويدل على ذلك أنه أوصى عند وفاته إلى زكريا بن يحيى الساجي[٢٩]، وهو إمام في الفقه والحديث.

وذكر الذهبي أن الأشعري أخذ عن الساجي مقالة أهل الحديث فقال: "وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف"(٣٠).

مات أبوه وهو مازال في سنّ تلقي دروسه الأولى: من إتقان القراءة والكتابة، وحفظ القرآن(٣١)، ولم تحدد المصادر تاريخ وفاته. ولما مات أبوه تزوجت أمه برجل من كبار المعتزلة وهو أبو علي الجبائي(٣٢)، فتأثر به الأشعري واتجه منذ حداثة سنه(٣٣) إلى مذهب المعتزلة، وبرع في مسائل العقيدة على مذهب المعتزلة حتى إن شيخه الجبائي كان ينيبه عنه في المجالس والدروس، وكان الأشعري صاحب نظر وذا إقدام على الخصوم، وكان الجبائي صاحب تصنيف وقلم إلا أنه لم يكن قويًّا في المناظرة فكان إذا عرضت مناظرة قال للأشعري: نُبْ عني(٣٤). وظل كذلك حتى هداه الله إلى الحق ورجع عن الاعتزال وفارق الجبائي.

أطوار مذهبه الفكري:

تنقل أبو الحسن الأشعري –رحمه الله– في حياته بين أطوار عقدية مختلفة؛ إذ نشأ معتزليًّا ثم انتقل إلى المذهب الكلابي، ثم هداه الله إلى الحق ورجع إلى مذهب أهل السنة والحديث.

الطور الأول: الاعتزال:

يكاد يجمع كل من ترجم للأشعري أنه عاش طوره الأول في ظل المعتزلة(٣٥)، وأن الأشعري بقي في هذا الطور ملازما للجبائي شيخ المعتزلة، فتمذهب بمذهب المعتزلة وأصولهم، وظل على تلك الحال أربعين سنة. وفي ذلك يقول ابن النديم (ت٣٨٥هـ) في كتابه (الفهرست) أقرب المصادر عهدًا بزمن الأشعري: "كان أولا معتزليًّا، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة في يوم الجمعة، رقى كرسيا ونادى بأعلى صوته: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أعرفه نفسي: أنا فلان ابن فلان، كنت أقول بخلق القرآن وأن الله لا يُرى بالأبصار، وأن أفعال الشر أنا أفعلها، وأنا تائب مقلع معتقد للرد على المعتزلة. فخرج بفضائحهم ومعايبهم"(٣٦).

الطور الثاني: متابعة طريقة ابن كلاب:

رجع الأشعري عن الاعتزال وأعلن ذلك، ومال إلى أهل السنة والحديث، وتبرّأ من جميع أقواله السابقة، وأظهر مؤلفاته الجديدة التي تمثل مذهبه وأخرجها للناس. وسلك الأشعري في هذا الطور طريق عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، فقد كان هذا المذهب شائعًا في البصرة التي نشأ فيها الأشعري، وردَّ الأشعري في

هذه الفترة على المعتزلة متأثرًا بمذهب ابن كلاب. ورجع إلى شيء من المقالات الموافقة للسنة، كإثبات الأسماء والصفات في الجملة، ولكنه قال بمذهب ابن كلاب في الصفات الفعلية، حيث أنكر قيامها بذات الله تعالى، مع إثبات بعض الصفات الخبرية. وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– إلى ذلك في قوله: "وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع من الاعتزال سلك طريق أبي محمد بن كلاب"(٣٧).

ويصور هذا الطور من أطوار أبي الحسن الأشعري كتابه (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع)، وقد أثبت فيه الأشعري بعض الصفات التي تنكرها المعتزلة، ويذكر أيضًا بعض ما ذهب إليه ابن كلاب. ويتضح فيه تأثره بالأصول الكلامية المخالفة لمذهب أهل السنة.

وهذا الطور الموافق لمذهب ابن كلاب هو الذي استقر عليه بعض الأشاعرة وخاصة المتأخرين منهم، فهم يرون بأن أبا الحسن الأشعري مرَّ في حياته العلمية بمرحلتين فقط هما: اتباعه لمذهب المعتزلة أولا، ثم انتقاله إلى مذهب أهل السنة على طريقة عبد الله بن كلاب، وإن كانت للأشعري آراء مستقلة توسط فيها بين المعتزلة والمثبتة نشأ عنها ما يسمى بالمذهب الأشعري، وهذا قول عامة الأشاعرة. أما كتاب (الإبانة) فإما أن يتغافلوا عنه، أو يقولوا بإثباته لكنهم يفسرون ما فيه من الإثبات بأن ذلك جاء على طريقة التفويض، وأن هذا لا يتعارض مع القول بتأويل الصفات(٣٨). والحق أن الأشعري بريء من هذا الطور لأن الله تعالى ختم له بالرجوع إلى مذهب السلف، كما أعلن هو بنفسه، وشهد له علماء السلف بذلك.

الطور الثالث: رجوعه لمذهب السلف:

وهذا الطور يمثل آخر ما كان عليه الأشعري –رحمه الله– فقد صرح في آخر مصنفاته بأنه يقول بما قال به الإمام أحمد بن حنبل وأصحاب الحديث. وصرح بانتسابه إلى مذهب السلف، ونصر مذهبهم، وقال بقولهم. فقال في كتابه (مقالات الإسلاميين) بعد حكايته مذهب أصحاب الحديث: "فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله"(٣٩). وقال في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة): "قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها؛ التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل –نضر الله

وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مخالفون"[٤٠].

ويلاحظ من مؤلفات الأشعري هذا التنقل في أطواره العقدية، فكتاب (اللمع) المطبوع بين أيدينا يظهر فيه تأثر الأشعري بطريقة المتكلمين، وألفاظهم، وأصولهم.

وأما كتاب (رسالة إلى أهل الثغر) نجده يقترب من أصول السلف الصالح مع وجود مخالفات واضحة فيه كطريقته في إثبات وجود الله والتسليم لدليل الحدوث، وتأويله بعض الصفات. وأما كتاب (الإبانة) نجد أن النسخة المحققة من د.فوقية وقد حققتها على نسخة وحيدة وإن كان الأشعري ينص فيها على متابعة السلف والقول بمذهب الإمام أحمد، إلا أن فيها بعض الزيادات المخلة والتحريفية لمذهب السلف الصالح، وقد أبانها وكشفها محقق الإبانة د. صالح العصيمي الذي حقق الإبانة على ست نسخ خطية، ويظهر فيها موافقة الأشعري لمذهب السلف، وسوف يشار إليها في مواطنها الفصول القادمة من هذا البحث[٤١]. وقد صرح الأشعري في أول كتابه (الإبانة) باتباع مذهب السلف ومجانبة أهل الأهواء والبدع، وتمسكه بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما روي عن الصحابة والتابعين، وأنه يقول بقول الإمام أحمد إمام السنة، فقال: "فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرّفونا قولكم الذي تقولون، وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا عليه السلام، وما روي عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -نضّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم مفخم"[٤٢].

ويدل تصريحه هذا على أنه قد تجاوز مذهب الكلابية، وإن بقي في كلامه شوب من كلامهم في الجملة، مع تأثره ببعض أصولهم العقدية كالاستدلال بدليل الحدوث في إثبات وجود الله، الذي أوقعه في الخلل في إثبات بعض الصفات وأوقعه في التناقض. ولا يخفى أن بعض أئمة المسلمين وقعوا في التأويل والأخذ ببعض أقوال الفرق في مسائل عقدية ولكن مع سلامة أصولهم في اتباع السلف، والاقتداء بنهج الصحابة، فلم يكن خطؤهم في تلك المسائل موجبًا لتصنيفهم مع الفرق

المخالفة لمذهب السلف، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري: "فلما كان في كلامه شوب من هذا، وشوب من هذا، صار يقول من يقول: إن فيه نوعًا من التجهم، وأما من قال: إن قوله قول جهم، فقد قال بالباطل، ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم، فقد قال بالباطل، والله يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم"[٤٣].

شيوخه وتلاميذه:

لم يكن الأشعري مشهورًا بالرواية عن أهل الحديث، سوى بعض الروايات التي رواها في تفسيره عن بعض شيوخه، أما مذهبه الفقهي فقد تنازع الانتساب إليه كل من الشافعية والمالكية والحنفية، كما هو واضح في قائمة الكتب التي ترجمت له.

وقد تلقى العلم على جملة من علماء عصره، منهم:

١. أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، شيخه في الاعتزال قبل رجوعه، أخذ عنه علم الكلام.

٢. أبو خليفة الجمحي: الفضل بن الحباب، واسم الحباب: عمرو بن محمد بن شعيب، وكان محدثاً متقناً ثبتاً إخبارياً عالماً، وتوفي سنة ٣٠٥هـ[٤٤]. وممن ذكر تتلمذ الأشعري عليه ابن عساكر والسبكي[٤٥].

٣. أبو العباس بن سريج: أحمد بن عمر بن سريج القاضي البغدادي، المتوفى سنة ٣٠٦ه[٤٦]، قال الذهبي: "إمام أصحاب الشّافعيّ، شرح المذهَب ولخّصه، وصنف التّصانيف، وردّ على المخالفين للنصوص"[٤٧].

٤. زكريا بن يحيى الساجي،محدث البصرة وشيخها ومفتيها، المتوفي سنة٣٠٧هـ.

تلاميذه:

تتلمذ على الأشعري كثيرون، ولا شك أن قصة رجوعه وما صاحبها كان سببا في انكباب كثير من التلاميذ عليه، والظاهر أن هذه التلمذة إنما كانت– في الغالب– في مجال العقيدة وما آمن به الشيخ الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال. ومن هؤلاء:

١. أبو عبد الله بن مجاهد البصري[٤٨]: ذكر الخطيب البغدادي أنه صاحب أبي الحسن الأشعري[٤٩]، وذكره ابن عساكر في الطبقة الأولى من تلامذته[٥٠]، وقال الذهبي:"الأستاذ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد صاحب أبي الحسن الأشعري"[٥١].

٢. أبو الحسن الباهلي[٥٢]: عدّه ابن عساكر في الطبعة الأولى من تلامذة الأشعري[٥٣]، وذكر الذهبي في ترجمته أنه تلميذ أبي الحسن الأشعري[٥٤]، وعدّه السبكي من أخص تلامذة الأشعري[٥٥].

٣. بندار بن الحسين[٥٦]: ذكر تتلمذه على الأشعري ابن عساكر في التبيين، والسبكي في الطبقات[٥٧].

مؤلفاته:

ألّف الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله الكثير من المؤلفات، فُقِد أكثرها، وذكر ابن حزم أنها بلغت خمسة وخمسين مصنفا، وذكر ابن فورك مسميات تزيد على ضعف ما ذكر ابن حزم. وساق الأشعري في كتابه (العمد في الرؤية)[٥٨] أسماء كتبه حتى سنة ٣٢٠هـ، وعقَّب عليها ابن فورك بذكر مؤلفات الأشعري حتى تاريخ وفاته، ثم استدرك ابن عساكر على ابن فورك ثلاثة مؤلفات أخر.

ومن أهم هذه الكتب التي وصلت إلينا: كتاب الإبانة في أصول الديانة، ومقالات الإسلاميين، وكتاب اللمع في الرد على أهل الأهواء والبدع، ورسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب.

وفاته:

اختلف المؤرخون في تحديد سنة وفاة الأشعري، ومعظم من ترجم له ذكر أكثر من تاريخ، فقيل: سنة ٣٢٠هـ، وقيل سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة[٥٩]، وقيل: سنة ٣٢٤هـ[٦٠]، ورجح هذا القول الأخير السبكي[٦١] وجزم به ابن عساكر في التبيين[٦٢] معللا أن ابن فورك هو الذي ذكر هذا التاريخ وهو تلميذ الباهلي، والباهلي تلميذ الأشعري.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام ابن قيم الجوزية

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز[٦٣] بن مكي[٦٤] أبو عبد الله شمس الدين الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية[٦٥].

مولده: تكاد تتفق المصادر على تعيين مولده في سنة ٦٩١هـ. بل هناك من عيّن يوم ولادته وأنه ولد في اليوم السابع من شهر صفر من تلك السنة في مدينة دمشق[٦٦].

شيوخه وتلاميذه:

حرص الإمام ابن قيم الجوزية –رحمه الله– على تلقي العلم منذ الصغر، وكان ممن برعوا في شتى العلوم، وتشهد له مصنفاته المختلفة في السنة والفقه

والحديث والطب، وتتلمذ على أيدي نخبة من علماء عصره كان لهم الأثر الكبير في تكوينه الفكري ونضجه العلمي(٦٧)، منهم:

١. أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم بن نعمة النابلسي الحنبلي، المعروف بالشهاب العابر؛ لأنه كان يعبر الرؤيا. وهو فقيه ومحدث، سمع ابن القيم منه في سن مبكرة في السادسة تقريبًا، وذكره في زاد المعاد فقال: "سمعت عليه عدة أجزاء، ولم يتفق لي قراءة هذا العلم عليه لصغر السن(٦٨) واحترام المنية له"(٦٩)، توفي سنة ٦٩٧هـ(٧٠).

٢. محمد بن أبي الفتح البعلبكي، شمس الدين أبو عبد الله الفقيه النحوي، المتوفى سنة ٧٠٩هـ، أخذ عنه ابن القيم العربية، فقرأ عليه الملخص لأبي البقاء والجرجانية، وألفية ابن مالك، وأكثر الكافية، وبعض التسهيل(٧١).

٣. والده أبو بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الحنبلي، تولى قوامة المدرسة الجوزية التي تخرج منها كثير من العلماء، وكان له في الفرائض يد فأخذها ابنه ابن القيم عنه، وتوفي سنة ٧٢٣هـ(٧٢).

٤. عبد الله بن عبد الحليم بن تيمية، أبو محمد، أخو شيخ الإسلام، أخذ عنه الفقه، وأشار إليه في كتابه (إعلام الموقعين) فقال: "هذا اختيار شيخنا أبي محمد بن تيمية أخي شيخ الإسلام"(٧٣)، توفي سنة ٧٢٧هـ(٧٤).

٥. شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني(٧٥)، نصَّ على تفقه ابن القَيِّم بابن تَيْمِيَّة أكثر من ترجم له، فقد لازم ابن القَيِّم شيخه –رحمهما الله– منذ عودته من الديار المصرية إلى دمشق سنة (٧١٢هـ)، إلى أن توفي الشيخ –رحمه الله– في سنة (٧٢٨هـ)(٧٦)، حتى صار من أصحب الناس له، وألصقهم به، فقد لازمه ست عشرة سنة، وكان عُمر ابن القيم –رحمه الله– عند لقائه به واحد وعشرين عامًا، ولا يكاد يذكر ابن تيمية إلا ويذكر معه ابن القيم رحمهما الله، وهو من أخصِّ تلاميذه والْمُقَرَّبين إليه، وكان لا يفارقه أبدًا، حتى إنه كان محبوساً معه في القلعة إلى أن مات الشيخ رحمه الله(٧٧).

وكان لابن تَيْمِيَّة –رحمه الله– أثرٌ كبيرٌ في حياة ابن القَيِّم رحمه الله: توجيهًا وتعليمًا، وتربيةً وإرشادًا؛ فقد أخذ عنه عِلمًا غزيرًا، واستفاد منه منهجًا قويمًا في حياته ودعوته، حتى حَمَل الراية من بعده، وسار على الدَّرْبِ نفسه، داعياً للرجوع إلى الكتاب والسنة، والتمسك بهديهما، ولا يكاد يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية إلا ويذكر معه تلميذه ابن القيم رحمهما الله، قال الشوكاني رحمه الله: "وأظنها سرت

إليه بركة ملازمته لشيخه ابن تَيْمِيَّة في السراء والضراء، والقيام معه في محنـــه، ومواساته بنفسه، وطول تردده إليه"[٧٨]. وابن القَيِّم –رحمه الله– دائم الذكر لشيخه، كثير النقل عنه في كتبه، مع الإشادة به، وإظهار الحب والتقدير له.

وقد دون ابن القيم في ثنايا كتبه نصائح وتوجيهات تلقاها من شـــيخه ابـــن تيمية في أثناء طلبه، منها:

– قال في مفتاح دار السعادة: "وقال لي شيخ الإسلام رضي الله عنه وقـــد جعلـــت أورد عليها إيرادًا بعد إيراد: (لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثـــل الـــسِّفِنْجَة، فيتشرَّبها، فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجـــة المـــصمتة، تمـــرُّ الـــشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه، ويدفعُها بصلابته، وإلا فإذا أَشْرَبتَ قلبك كلّ شبهة تمرُّ عليك صار مقرًّا للشبهات) أو كما قال؛ فما أعلم أني انتفعتُ بوصيَّة في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك"[٧٩].

– وقال في مدارج السالكين: "قال لي شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– مـــرة: العوارض والمحن هي كالعوارض والبرد، فإذا علم العبد أنه لا بد منها لم يغضب لورودها، ولم يغتم لذلك ولم يحزن"[٨٠].

تلاميذه:

تتلمذ على يدي الإمام ابن قيم الجوزية، نخبة من طلبة العلم، فانتفعوا بعلمه، ونبغ منهم علماء أفاضل، ومن هؤلاء:

١. محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، شمس الـــدين، وتـــوفي ســـنة ٧٤٤هـ[٨١].

٢. محمد بن أحمد بن عثمان بـــن قايمـــاز الـــذهبي، الـــشافعي، المتـــوفى ســـنة ٧٤٨هـ[٨٢].

٣. علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي، المفسر، اللغوي، النحـــوي، تـــوفي ســـنة ٧٥٦هـ[٨٣].

٤. ابنه عبد الله بن محمد بن أبي بكر، الفقيه الحنبلي، تولى التـــدريس بالـــصدرية عوضا عن أبيه فأفاد وأجاد، توفي سنة ٧٥٦هـ[٨٤].

٥. محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر القرشي التلمساني، جد صاحب كتاب (نفح الطيب)، توفي سنة ٧٥٩هـ[٨٥].

٦. عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشـــي، صـــاحب التفـــسير والبدايـــة والنهاية، توفي سنة ٧٧٤هـ[٨٦].

٧. عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الفرج ابن رجب الحنبلي، توفي سنة ٧٩٥هـ[٨٧].

٨. محمد بن يعقوب بن محمد محيي الدين أبو الطاهر الفيروزابادي الشافعي صاحب (القاموس المحيط)، المتوفى سنة ٨١٧هـ[٨٨].

مؤلفاته:

اشتغل الإمام ابن القيم رحمه الله بالكتابة والتأليف في الحضر والسفر، مما يدل على غزارة علمه، وحفظه للعلم في صدره، وقد ألف في أسفاره جملة من كتبه القيمة بعيدًا عن مكتبته وفي حال ترحاله، وهي: (مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة)، و(روضة المحبين ونزهة المشتاقين)، و(زاد المعاد في هدي خير العباد)، و(بدائع الفوائد)، و(تهذيب سنن أبي داود)، و(الفروسية) [٨٩]. والظاهر أنه ألف بعضها في السفر، وحرر بعضها عند قدومه لبلاده، وبعضها بدأ تأليفها ثم أتمه في السفر.

ومن أبرز ما يميز مؤلفات ابن القيم؛ طولُ النَّفَسِ فيما يكتب، والتَّوَسُّعُ في استقصاء جوانب البحث واستيفاء مقاصده، وفي هذا دلالة واضحة على طول باعه في العلم، ورسوخ قدمه فيه، وعمق معرفته، وصبره في سبيل إيصال الفكرة، وتثبيت الحجة، وإقرار الصواب والحق. ويصور الإمام الشوكاني هذه الميزة في مؤلفات ابن القيم بقوله: "وإذا استوعب الكلام في بحثٍ وَطَوَّلَ ذُيَولهُ أتى بما لم يأت به غيره"[٩٠].

ومن أهم ما كتب في العقيدة والأديان وهو المطبوع منها:

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية.
- الداء والدواء، ويسمى الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة.

وشهد له تلاميذه ومعاصروه بغزارة العلم، وسعة أفقه وبلوغ الغاية في علوم كثيرة متنوعة، وأثنوا عليه، فمن شهادات هؤلاء الأئمة: قال القاضي برهان الدين الزُّرَعي: "ما تحت أديم السماء أوسع علماً منه"[٩١].

وفاته:

توفي الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد ين أبي بكر بن أيوب

الزرعي، إمام الجوزية، وابن قيمها، في ليلة الخميس ثالث عشر رجب سنة ٧٥١هـ وقت أذان العشاء، وصلي عليه بعد صلاة الظهر من الغد بالجامع الأموي، ودفن عند والدته بمقابر الباب الصغير رحمه الله، وبلغ من العمر ستين عاما[٩٢].

المبحث الثاني

ما تعقب به ابن القيم على رأي أبي الحسن الأشعري في الإرادة والمحبة

تُعَدّ مسألة العلاقة بين الإرادة وبين المحبة والرضا من المسائل التي خاض فيها أهل الأهواء، وانحرفوا في علاقة القضاء والقدر بالأمر والنهي. والخلاف في هذه المسألة ذو علاقة متينة بمسألتين هما: مسألة التحسين والتقبيح العقليين، ومسألة تعليل أفعال الله تعالى.

المطلب الأول: أقوال الناس في مسألة العلاقة بين الإرادة والمحبة والرضا

تباينت الأقوال في مسألة استلزام الإرادة للمحبة والرضا، ووقع الخلاف فيها على قولين[٩٣]:

القول الأول: الإرادة تستلزم المحبة والرضا؛ لأن كل ما أراده الله وشاءه فقد أحبه ورضيه، واختاروا التسوية بين الإرادة والمشيئة وبين المحبة والرضا. وهذا قول المعتزلة والجهمية وأغلب الأشاعرة. فقد ذكر القاضي عبد الجبار أن الإرادة تستلزم المحبة؛ لأن حال المحبّ هو حال المريد، فمتى أراد الشيء أحبه، ومن أحبه أراده، ولا يصحّ أن يقال إن المحبة غير الإرادة، ويقول: "كل من جازت عليه الإرادة جازت عليه المحبة، وأنه تعالى إذا صحّ كونه مريدًا فيجب كونه محبًّا، وكل ما صحّ أن يريده صحّ أن يحبه، وكل ما أوجب قبح محبته أوجب قبح إرادته"[٩٤]. ويقول عن الرضا: "وإنما قلنا في الرضا: إنه الإرادة؛ لأنه لو كان غيرها لم يمتنع أن نرضى الشيء وإن لم نرده على وجه، أو نريده ويقع على ما أراده، ولا نرضى به على وجه، فإذا بطل ذلك صحّ أنه الإرادة"[٩٥]. ويقول الباقلاني: "اعلم أنه لا فرق بين الإرادة والمشيئة والاختيار والرضا والمحبة...واعلم أن الاعتبار في ذلك كله بالمآل لا بالحال، فمن رضي سبحانه عنه لم يزل راضيا عنه لا يسخط عليه أبدًا، وإن كان في الحال عاصيًا، ومن سخط عليه فلا يزال ساخطًا عليه ولا يرضى عنه أبدًا، وإن كان في الحال مطيعًا"[٩٦]. وبعض الأشاعرة يقولون: إن الواجب هو الرضا بالقضاء لا بالمقضي، ومن هؤلاء من يحمل المحبة والرضا على الإرادة، ولكنه يقول: إذا تعلقت الإرادة بنعيم ينال عبدًا فإنها تسمى محبة ورضا، وإذا تعلقت

بنقمة تنال عبدًا فإنها تسمى سخطًا[٩٧]، فمن جوّز إطلاق المحبة على الإرادة قالوا: إن الله يحب الكفر ويرضاه كفرًا معاقبًا عليه[٩٨]، وهذا ما ذهب إليه الأشعري كما سيأتي بيانه.

وأصحاب هذا القول مع اتفاقهم على أن الإرادة بمعنى المحبة والرضا؛ اختلفوا فيما بينهما في إرادة الكفر والفسوق والعصيان على رأيين متباينين باطلين:

أ. المعتزلة القدرية: أخرجوا الكفر والفسوق والعصيان من إرادة الله وعموم مشيئته، لأن الله لا يحبها ولا يرضاها. قالوا: علم بالدليل أن الله يحب الإيمان ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر؛ فلزم أن تكون المعاصي ليست مقدرة له ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه. وقالوا: لما كنا مأمورين بالرضى بالقضاء والقدر، ومأمورين بسخط هذه الأفعال وبغضها فإذن يجب ألا تكون واقعة بقضاء الله وقدره، فأنكروا مرتبة المشيئة والخلق. يقول القاضي عبد الجبار: "وأحد ما يدل على أن تعالى لا يجوز أن يكون مريدًا للمعاصي هو أنه لو كان مريدًا لها لوجب أن يكون محبًّا لها وراضيًا بها؛ لأن المحبة والرضا والإرادة من باب واحد، بدلالة أنه لا فرق بين أن يقول القائل أحببت أو رضيت وبين أن يقول أردت"[٩٩]

ب. الأشاعرة: قالوا: ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكل حادث مراد لله تعالى، ولما ثبت عندهم أن المشيئة والإرادة والمحبة والرضا كلها بمعنى واحد؛ قالوا: المعاصي والكفر كلها محبوبة لله لأن الله شاءها وخلقها. وقالوا إن المحرمات مرادة للرب سبحانه، وكل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإن الله راضٍ به محبّ له، كما هو مريد له. وهؤلاء اختلفوا في إطلاق وصف محبة الله ورضاه عن كفر الكفار، فمنهم من يأبى ذلك ويقول: إن الرب يحب الكفر ويرضاه كفرًا معاقبًا عليه[١٠٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وجهم ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبته ورضاه بمعنى واحد، ثم قالت المعتزلة: وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يشاؤه، فقالوا: إنه يكون بلا مشيئة، وقالت الجهمية بل هو يشاء ذلك؛ فهو يحبه ويرضاه، وأبو الحسن وأكثر أصحابه وافقوا هؤلاء؛ فذكر أبو المعالي الجويني: أن أبا الحسن أول من خالف السلف في هذه المسألة ولم يفرّق به بين المشيئة والمحبة والرضا"[١٠١].

القول الثاني: أن الإرادة لا تستلزم الرضى والمحبة، بل بينهما فرق، وهذا قول

عامة أهل السنة المثبتين للقدر، وهؤلاء يقولون إن قول المعتزلة والأشاعرة مخالف للكتاب والسنة والإجماع، فإنهم متفقون على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وعلى أن الله لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأن الكفار يبيّتون مالا يرضى من القول، كما هو صريح النصوص. والإرادة عندهم نوعان: إرادة قدرية كونية تتعلق بالخلق، وإرادة شرعية تتعلق بالأمر(١٠٢).

مجمل عقيدة الأشعري في العلاقة بين الإرادة وبين المحبة والرضا:

تباينت أقوال أبي الحسن الأشعري رحمه الله في العلاقة بين الإرادة وبين المحبة والرضا، فذهب إلى التسوية بين إرادة الله ومشيئته وبين محبته ورضاه، وحكى الإجماع على التسوية بينها في رسالته إلى أهل الثغر(١٠٣)، وحكى ابن فورك عنه عدم التفريق بينهما(١٠٤). وللأشعري قول آخر وهو التفريق بينهما وأشار إليه في مقالاته(١٠٥).

المطلب الثاني

تعقبات ابن القيم على الأشعري بذكر أقواله في العلاقة بين الإرادة والمحبة

تعقب الإمام ابن القيم رحمه الله الأشعري في هذه المسألة على النحو الآتي:

أولاً: تعقبه ببيان أن أحد قولي الأشعري هو القول بالتسوية بين مشيئة الله ومحبته ورضاه.

ذكر ابن القيم أن الأشعري جعل محبة الله ورضاه ومشيئته واحدة، وهو أحد قوليه وأكثر أتباعه. قال ابن القيم رحمه الله: "وهذه الأجوبة لا يتمشَّى شيءٌ منها على أصول من يجعل محبَّة الربِّ تعالى ورضاه ومشيئته واحدةً، كما هو أحد قولي الأشعريِّ، وأكثر أتباعه. فإنَّ هؤلاء يقولون: إنَّ كلَّ ما شاءه وقضاه فقد أحبَّه ورضيه. وإذا كان الكون محبوبًا له مرضيًّا، فنحن نحبُّ ما أحبَّه، ونرضى ما رضي به"(١٠٦). وذكر ابن القيم عند مناقشة مسألة التحسين والتقبيح أصول هي أساسها، فقال: "الأصل الثالث: هل تعلق إرادة الرب تعالى بجميع الأفعال تعلق واحد، فما وجد منها فهو مراد له محبوب مرضي، طاعة كان أو معصية، وما لم يوجد منها فهو مكروه له مبغوض غير مراد؛ طاعة كان أو معصية"(١٠٧) ثم حكى اختلاف الناس فيها قديما وحديثًا، وذكر مذهب الجبرية فقال: "ومنهم من يثبت الأصل الثالث وينفي الأصلين الأوَّلين، كما هو أحد القولين للأشعري، وقول كثير من أئمة أصحابه"(١٠٨).

فالأشعري له قولان في مسألة تعلق الإرادة بأفعال الله؛ أحدها أن الإرادة

واحدة عامة متعلقة بجميع الأفعال، فما وُجد منها فهو مراد محبوب مرضي مطلقاً، سواء كان طاعة أو معصية، وما لم يوجد منها فهو مكروه له مبغوض غير مراد طاعة كان أو معصية. وذكر ابن القيم في موضع آخر أن ابن فورك حكى عن الأشعري عدم التفريق، فقال: "والذي حكى عنه ابن فورك في كتاب تجريده لمقالاته أنه كان لا يفرّق بين ذلك، قال[١٠٩]: وكان[١١٠] لا يفرق بين الودّ والحبّ والإرادة والمشيئة والرضا، وكان لا يقول إن شيئًا منها يخصّ بعض المرادات دون بعض، بل كان يقول: إن كل واحد منها بمعنى صاحبه على جهة التقييد الذي يزول معه الإيهام، وهو أن المؤمن محبوب لله أن يكون مؤمنًا من أهل الخير كما علمه، والكافر أيضًا مراد أن يكون كافرًا كما علمه من أهل الشر، ومحب أن يكون ذلك كذلك كما علم. وكذلك كان يقول في الرضا والاصطفاء والاختيار، ويقيد اللفظ بذلك حتى لا يتوهم فيه الخطأ" انتهى [١١١].

ثانيًا: تعقبه ببيان القول الثاني للأشعري وهو التفريق بين محبة الله ومشيئته

قال ابن القيم: "والمقصود أنه سبحانه قد فرّق بين محبته ومشيئته، وقد حكى أبو الحسن الأشعري في "مقالاته" اتفاق أهل السنة والحديث على ذلك"[١١٢]. ومعلوم أن الأشعري في نهاية حكايته مقالة أهل السنة والحديث ذكر أنه يقول بكل ما يقوله أهل السنة والحديث.

ثالثًا: تعقبه بذكر آخر قولي الأشعري وهو التفريق بين الإرادة والمحبة موافقًا للكتاب والسنة والمعقول.

ذكر ابن القيم أن الأشعري يفرق بين الإرادة والمحبة، وأن ذلك آخر قوليه في المسألة، فقال: " قلت: أما قوله: "ليس كلٌّ شيء أراده فقد أحبه"[١١٣]، فهذا صحيح، وهو آخر قولي أبي الحسن الأشعري، وقول المحققين من أصحابه، وهذا الذي يدلّ عليه الكتاب والسنة والمعقول"[١١٤].

مناقشة المسألة:

اعتنى أبو الحسن الأشعري بمسألة إثبات صفة الإرادة لله تعالى في كتبه على النحو الآتي:

أولاً: إثبات صفة الإرادة ذاتية أزلية متابعًا ابن كلاب: فقد أثبت الأشعري صفة الإرادة لله تعالى، واعتبرها صفة ذاتية قديمة أزلية، وردّ على من قال بحدوثها، فقال في كتابه (اللمع): "لأنها لو كانت محدثة لكانت لا تخلو من أن يحدثها في نفسه أو في غيره أو قائمة بنفسها، فيستحيل أن يحدثها في نفسه لأنه ليس بمحل

للحوادث، ويستحيل أن يحدثها قائمة بنفسها لأنها صفة والصفة لا تقوم بنفسها، كما لا يجوز أن يحدث علمًا وقدرة قائمين بأنفسهما، ويستحيل أن يحدثها في غيره لأن هذا يوجب أن يكون ذلك الغير مريدًا بإرادة الله تعالى، فلما استحالت هذه الوجوه التي لا تخلو الإرادة منها لو كانت محدثة صحّ أنها قديمة، وأن الله لم يزل مريدًا بها"(١١٥).

وعقد الأشعري في كتابه (الإبانة) بابًا (الكلام في الإرادة والردّ على المعتزلة في ذلك) سرد فيه حججًا عقلية ونقلية في إثبات صفة الإرادة وأنها أزلية كالعلم، وعرض شبه المعتزلة في نفي الإرادة وأجاب عنها. وقرَّر الأشعري أن الإرادة أزلية، وأن جميع ما خلق الله ومن ذلك الكفر والمعاصي وجب أنه مريد له لأنه لا يجوز أن يخلق ما لا يريد. واكتساب العباد كذلك لأنه لا يجوز أن يقع من عباده ما لا يريده(١١٦). وهو في هذا متابع لمذهب ابن كلاب الذي كان يثبت إرادة قديمة أزلية واحدة، ونقل الأشعري عن ابن كلاب قوله: "إن الله سبحانه لم يزل مريدًا بإرادة"(١١٧). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح مذهب ابن كلاب في الإرادة: "الإرادة قديمة أزلية واحدة، وإنما يتجدد تعلقها بالمراد ونسبتها إلى الجميع واحدة"(١١٨).

ثانيًا: إرادة الله تعمّ جميع المحدثات ومن ذلك أفعال العباد بما فيها من الكفر والمعاصي: عقد الأشعري في كتابه (اللمع) بابًا في (الكلام في الإرادة وأنها تعم سائر المحدثات) والمحدثات هي كل ما خلق الله، فربط الأشعري بين الخلق والإرادة، وقرر بأن الله تعالى يخلق جميع أفعال العباد، وأن كل ما يقع هو مراد لله تعالى.

ولما كان من جملة ما خلق الله أفعال العباد بما فيها من خير وشر، وجب عند الأشعري أن يكون الله مريدًا للكفر والمعاصي؛ لأنه لا يجوز أن يخلق ما لا يريده. قال الأشعري: "فإذا كان الله خالق كل شيء حادث فلا يجوز أن يخلق ما لا يريد، وقد قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(١١٩)، وأيضًا فإنه لا يجوز أن يكون في سلطان الله تعالى ما لا يريده؛ لأنه لو كان في سلطانه ما لا يريده لوجب أحد أمرين: إما إثبات سهو وغفلة، أو إثبات ضعف وعجز، فلما لم يجز ذلك على الله استحال أن يكون في سلطانه ما لا يريده"(١٢٠). ويخالف الأشعري هنا مذهب المعتزلة الذين أخرجوا الكفر والعصيان من إرادة الله وعموم مشيئته تعالى.

ثالثًا: التسوية بين إرادة الله الأزلية وبين محبته ورضاه: إن حقيقة إثبات الأشعري لإرادة أزلية واحدة تعمّ جميع المخلوقات ومنها الكفر والمعاصي الداخلة في خلق أفعال العباد؛ هي أن تكون هذه المخلوقات محبوبة له، وقد صرّح بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: "وحقيقة هذا القول أنّ الله يُحبّ الكفر، والفسوق، والعصيان، ويرضاه. وهذا هو المشهور من قول الأشعريّ وأصحابه...وهم قد يقولون لا يُحبّه دينًا، ولا يرضاه دينًا، كما يقولون: لا يريده دينًا؛ أي لا يريد أن يكون فاعله مأجورًا، وأما هو نفسه فهو محبوب له كسائر المخلوقات؛ فإنّها عندهم محبوبة له؛ إذ كان ليس عندهم إلا إرادة واحدة"(١٢١).

وسبب مخالفة الأشعري لمذهب السلف وعدم تفريقه بين نوعي الإرادة هو تمسكه بالأصل الفاسد وهو أن الله لا يجوز أن تحل به الحوادث، لذلك اعتبر صفة الإرادة أزلية قديمة. وقول الأشعري بأزلية الإرادة وأن جميع ما خلق الله ومن ذلك الكفر والمعاصي واقع بإرادة الله فيه دليل على أن الأشعري هنا لا يثبت في الحقيقة إلا الإرادة الكونية القدرية، فكل ما قدره الله وقضاه فقد أراده وشاءه، وكل ما أراده وشاءه فهو يحبه ويرضاه، وهذا هو منشأ الغلط في هذه المسألة.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الجويني وابن عقيل أن أبا الحسن الأشعري أول من خالف السلف في هذه المسألة، ولم يفرق بين المشيئة والمحبة والرضا، قال شيخ الإسلام: "ذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك، وكذلك ذكر ابن عقيل أنّ أوّل من قال إن الله يحب الكفر والفسوق والعصيان هو الأشعريّ وأصحابه"(١٢٢).

ويشار إلى أن مقالة الجبرية تطورت على يد الأشاعرة، لأن الجبرية المحضة كانوا ينفون الصفات ومنها الإرادة، أما الأشاعرة فكانوا يدّعون إثبات الصفات فاحتاجوا في الكلام في الإرادة هل هي المحبة أم لا؟ فصرحوا أنها بمعنى المحبة والرضا، فكانوا أول القائلين بذلك(١٢٣). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وجهم لا يثبت شيئا من الصفات لا الإرادة ولا غيرها، فإذا قال: إن الله يحب الطاعات ويبغض المعاصي؛ فمعناه: الثواب والعقاب، والأشعري يثبت الصفات كالإرادة فاحتاج إلى الكلام فيها هل هي المحبة أم لا؟ فقال: المعاصي يحبها الله ويرضاها كما يريدها، وذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك"(١٢٤)

ووافق الباقلاني الأشعري في القول بالتسوية بين الإرادة والمحبة فقال: "واعلم أنه لا فرق بين الإرادة والمشيئة والاختيار، والرضا والمحبة"(١٢٥). وذكر

الباقلاني أن الاعتبار في ذلك كله بالمآل لا بالحال، فمن رضي الله عنه لم يزل راضيًا عنه، لا يسخط عليه أبدًا، وإن كان في الحال عاصيًا. ومن سخط عليه فلا يزال ساخطًا عليه ولا يرضى عنه أبدًا، وإن كان في الحال مطيعًا. وضرب مثلا لذلك بسحرة فرعون وأنه سبحانه لم يزل راضيًا عنهم وإن كانوا في حال طاعة فرعون على الكفر والضلال، لكن لما آمنوا في المآل بان بأنه تعالى لم يزل راضيًا عنهم.

وقد ردّ الإمام ابن القيم عن هذه الشبهة وبين أنها من أعظم الباطل والكذب على الله تعالى، وأن الله منزه عن محبة القبيح والخبيث(١٢٦).

رابعًا: تفريق الأشعري في تأويل الإرادة بحسب متعلقها: أثبت الأشعري ما ورد في النصوص من صفات الله الاختيارية ومنها المحبة والرضا والسخط والغضب، ولكنه كان يتأولها تأويلاً مخالفًا لمذهب السلف؛ ليسلم له الأصل الفاسد الذي قال به وهو أن الله تعالى لا تحلّ به الحوادث، فيجعلها صفات أزلية قديمة مع الله، لا يتجدد له فيها حال كما شاء.

والأشعري ممن يفرق في تأويل هذه الإرادة بحسب متعلقها؛ فإن تعلقت بنعيم سميت محبة ورضا، وإن تعلقت بعذاب سميت سخطًا، وأوضح أبو المعالي الجويني ذلك بقوله: "إذا تعلّقت الإرادة بنعيم ينال عبداً، فإنها تسمى محبة ورضا، وإذا تعلّقت بنقمة تنال عبدًا فإنها تسمى سخطاً"(١٢٧). فمن جوّز إطلاق المحبة على الإرادة قالوا: إن الله يحب الكفر ويرضاه كفرًا معاقبًا عليه(١٢٨).

وقال ابن فورك عن الأشعري: "كان يقول في جواب من يسأله ويقول إن الله تعالى أراد الكفر والمعاصي: "إني أقول ذلك مُقيَّدًا لا مُطلَقًا، وهو أنه أراد أن يكون كفرًا للكافر منهيًّا عنه قبيحًا منه مُعاقَبًا عليه كفرًا للكافر كما علمه كذلك. وكان يقول: إطلاق ذلك يوهم الخطأ؛ لأجل أنه يقال (قد أراد كذا) بمعنى (أمر به) على توسّع اللغة، وما يُوهِم الخطأ من إطلاق الألفاظ فالمنع منه واجب"(١٢٩).

وقد حكى في (رسالته إلى أهل الثغر) إجماع المسلمين على تأويل الإرادة بحسب متعلقها، وأثبت رضاء الله عن الطائعين له، وأوّل الرضا بإرادة الله لنعيمهم، وسخطه عن العصاة ومعناها إرادة تعذيبهم، فقال رحمه الله: "الإجماع التاسع: وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يحب التوابين، ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم على غضبه شيء"(١٣٠).

وتأويل الأشعري لرضى الله عن الطائعين بإرادة نعيمهم، وغضبه تعالى عن الكافرين بإرادة عذابهم تأويل باطل ولا يصحّ عن السلف. ومذهبهم هو إثبات صفة الرضا والغضب لله تعالى كما أثبتها في كتابه على الوجه اللائق به سبحانه. قال ابن القيم رحمه الله: "والقرآن مملوء بذكر سخطه وغضبه على أعدائه، وذلك صفة قائمة به يترتب عليها العذاب واللعنة، لا أن السخط هو نفس العذاب واللعنة، بل هما أثر السخط والغضب وموجبهما ولهذا يفرق بينهما...ففرَّق بين عذابه وغضبه ولعنته، وجعل كل واحد غير الآخر"(١٣١)

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني متابعًا الأشعري في التسوية بين إرادة الله ومحبته ورضاه: «ونعتقد أن مشيئة الله تعالى ومحبته ورضاه ورحمته وكراهيته وغضبه وسخطه وولايته وعداوته كلها راجع إلى إرادته، وأن الإرادة صفة لذاته غير مخلوقة، لا على ما يقوله القدرية، وأنه مريد بها لكل حادث في سمائه وأرضه مما يتفرد سبحانه بالقدرة على إيجاده، وما يجعله منه كسباً لعباده، من خير، وشر، ونفع، وضر، وهدى، وضلال، وطاعة، وعصيان، لا يخرج حادث عن مشيئته. ولا يكون إلا بقضائه وإرادته»(١٣٢).

خامسًا: تفريق الأشعري بين المشيئة والرضا: ذهب الأشعري رحمه الله إلى القول بالتفريق بين المشيئة والمحبة كما أشار ابن القيم رحمه الله في تعقبه عليه في هذه المسألة، فقال: "والمقصود أنه سبحانه قد فرّق بين محبته ومشيئته، وقد حكى أبو الحسن الأشعري في "مقالاته" اتفاق أهل السنة والحديث على ذلك"(١٣٣).

وهذا هو الرأي الثاني الذي نُقل عن الأشعري في هذه المسألة. ولعل الإمام ابن القيم رحمه الله يشير إلى قول الأشعري رحمه الله في كتابه (مقالات الإسلاميين): "ويقولون: إن الله لم يأمر بالشرّ بل نهى عنه، وأمر بالخير، ولم يرضَ بالشر وإن كان مريداً له"(١٣٤).

فيظهر من قول الأشعري في هذا الموضع أنه يفرق بين الإرادة والرضا، لأنه أقرّ بأن الله خلق الشر ولم يرضَ به وإن كان مريدًا له. ومعلوم أن الأشعري بعد حكايته مقالة أهل السنة والحديث في كتابه (مقالات الإسلاميين) أشار إلى أنه يذهب إلى ما ذهبوا إليه، فقال: "فهذه جملة ما يأمرون به، ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله"(١٣٥).

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أن التفريق وعدم التسوية بين المحبة وبين الإرادة هو آخر قولي الأشعري في المسألة، فقال: " قلت: أما قوله: "ليس كلٌّ شيء

أراده فقد أحبه"[١٣٦]، فهذا صحيح، وهو آخر قولي أبي الحسن الأشعري، وقول المحققين من أصحابه، وهذا الذي يدلّ عليه الكتاب والسنة والمعقول"[١٣٧].

وقال ابن تيمية: "وهذا الفرق بين المحبة والمشيئة هو مذهب السلف وأهل الحديث والفقهاء، وأكثر متكلمي أهل السنة...وهو أحد قولي الأشعري"[١٣٨].

وهنا يرد إشكال: كيف يكون آخر قولي الأشعري التفريق بين الإرادة والمحبة وهو في الإبانة –آخر كتبه– يصرّح بأزلية الإرادة؟

يجاب عنه: بأن الأشعري مع تصريحه في المقالات بأن الله لا يرضى عن الشر وإن كان مريدًا له في آخر قوليه إلا أنه لم ينهج طريقة السلف في التفريق بين الإرادتين كما ورد في النصوص الشرعية على الإطلاق، بل تمسك بالأصل الفاسد وهو أن الله لا تحل به الحوادث وأن إرادته أزلية قديمة، وهو ما صرح به في آخر كتبه الإبانة. ويمكن توجيه كلام الأشعري في المقالات عن الكفر بأن الله لم يرضَ به دينًا، وأما كونًا فهو محبوب له مراد بإرادة أزلية، وهذا مما تأثر به وبقي عليه من مذهب المعتزلة، والله تعالى أعلم.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: "قال كثير من الأشعرية بل جمهورهم ومن اتّبعهم أن الرضا والمحبة والإرادة في حق الرب تعالى بمعنى واحد، وأن كل ما شاءه وأراده فقد أحبه ورضيه، ثم أوردوا على أنفسهم هذا السؤال وأجابوا بأنه لا يمتنع أن يقال أنه يرضى بها ولكن لا على وجه التخصيص بل يقال يرضى بكل ما خلقه وقضاه وقدره ولا نفرد من ذلك الأمور المذمومة، كما يقال هو رب كل شيء ولا يقال رب كذا وكذا للأشياء الحقيرة الخسيسة، وهذا تصريح منهم بأنه راض بها في نفس الأمر، وإنما امتنع الإطلاق أدبًا واحترامًا فقط"[١٣٩] ثم ذكر ابن القيم أنه لما أورد عليهم قوله: ﴿وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[١٤٠] أجابوا عنه بجوابين، فقال: "أحدهما: ممن لم يقع منه، وأما من وقع منه فهو يرضاه إذ هو بمشيئته وإرادته. والثاني: لا يرضاه لهم دينًا، أي لا يشرعه لهم ولا يأمرهم به، ويرضاه منهم كونًا، وعلى قولهم فيكون معنى الآية ولا يرضى لعباده الكفر حيث لم يوجد منهم، فلو وجد منهم أحبه ورضيه. وهذا في البطلان والفساد كما تراه"[١٤١].

المطلب الثالث

موقف الإمام ابن القيم من القول بالتسوية بين الإرادة وبين المحبة والرضا

ناقش الإمام ابن القيم هذه المسألة في أكثر من موضع من كتبه منها: (شفاء العليل)، و(مدارج السالكين)، و(بدائع الفوائد)، و(طريق الهجرتين)، وذكر مذهب

السلف أهل الحق فيها، وبين أقوال المخالفين فيها مع ذكر منشأ الغلط. وقد أوضح الإمام ابن القيم تشخيص هذا الداء، وأن الخلل فيه ألزم المخالفين لوازم باطلة، فقال: "والمقصود: أنه لما انضمّ القول به إلى القول بأنه سبحانه لا يحبّ شيئًا ويبغض شيئًا، بل كل موجود فهو محبوب له، وكل معدوم فهو مكروه له، وانضمّ إلى هذين الأمرين إنكار الحِكَم والغايات المطلوبة في أفعاله سبحانه، وأنه لا يفعل شيئًا لشيء البتَّة، وانضمّ إلى ذلك إنكار الأسباب، وأنه لا يفعل شيئًا بشيء، وإنكار القوى والطبائع والغرائز، وأن تكون أسبابًا أو يكون لها أثر؛ انسدَّ عليهم باب الصواب في مسائل القدر، والتزموا لهذه الأصول الباطلة لوازم هي أظهر بطلانًا وفسادًا، وهي من أدلّ شيء على فساد هذه الأصول وبطلانها؛ فإن فساد اللازم من فساد ملزومه"(١٤٢).

ولخّص الإمام ابن القيم، فقال: "إن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمرٌ كوني قدري، وأمر ديني شرعي. فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، ولذلك تتعلق بما يحبه وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته، كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله. وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني، وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله، فما وُجِد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعًا، فهو محبوب للربّ واقعٌ بمشيئته، كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين. وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته. وما وُجِد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني. وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته. فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى: إرادة كونية فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية فتكون هي المحبة"(١٤٣).

وقال في موضع آخر: "وهدى اللَّه بفضله ورثة أنبيائه ورسله لميراث نبيهم وأصحابه، فلم يؤمنوا ببعض الكتاب ويكفروا ببعض، بل آمنوا بقضاء اللَّه وقدره ومشيئته العامة النافذة، وأنَّه ما شاء اللَّه كان وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه مقلِّب القلوب ومصرّفها كيف أراد. وأنَّه هو الذي جعل المؤمن مؤمنًا، والمصلي مصلِّيًا، والمتقي متقيًا. وجعل أئمة الهدى يهدون بأمره، وأئمة الضلالة يدعون إلى النار. وأنَّه ألهمَ كلَّ نفس فجورها وتقواها، وأنَّه يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته. وأنَّه هو الذي وفَّق أهل الطاعة لطاعته فأطاعوه، ولو شاءَ لخذلَهم

فعصَوه؛ وأنَّهُ حال بين الكفار وقلوبهم، فإنَّه يحول بين المرءِ وقلبه، فكفروا به، ولو شاءَ لوفَّقهم فآمنوا به وأطاعوه، وأنَّه من يهده اللَّه فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأنَّهُ لو شاءَ لآمن من في الأرضِ كلهم جميعًا إيمانًا يُثابون عليه، ويقبل منهم، ويرضى به عنهم. وأنَّه لو شاء ما اقتتلوا، ولكنَّ اللَّه يفعل ما يريد"(١٤٤)

وحكى ابن القيم إجماع أهل السنة والحديث على التفريق بين محبة الله وبين مشيئته وإرادته، فقال: "والذي عليه أهل الحديث والسنة قاطبة، والفقهاء كلهم، وجمهور المتكلمين والصوفية: أنه سبحانه يكره بعض الأعيان والأفعال والصفات، وإن كانت واقعة بمشيئته"(١٤٥). وبيّن الإمام ابن القيم أن القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يكرهه إذا كان واقعًا؛ قول في غاية البطلان، وهو مخالف لصريح العقل والنقل، قال ابن القيم: "لكن القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يكرهه إذا كان واقعًا؛ قول في غاية البطلان، وهو مخالف لصريح العقل والنقل والذي قاده إلى ذلك قوله: إن المحبّة هي الإرادة والمشيئة، وإن كل ما شاءه الله فقد أراده وأحبّه"(١٤٦). وبيّن بأن هذا القول من جنس مقالة المشركين الذين احتجوا على شركهم بالقدر، وأن الإرادة العامة والخلق لا تستلزم محبة الله لكل ما خلقه، فقال: "وقد وافق هؤلاء(١٤٧) من قال: إنَّ اللَّه يحب الكفر والفسوق والعصيان ويرضى بها، ولكن خالفهم في أنَّه نهى عنها وأمر بأضدادها ويعاقب عليها، فوافقهم في نصف قولهم، وخالفهم في الشطر الآخر.

وهذه الآيات من أكبر الحجج على بطلان قول الطائفتين، وأنَّ مشيئة اللَّه تعالى العامة وقضاءَه وقدره لا تستلزم محبته ورضاه لكل ما شاءَه وقدَّره. وهؤلاء المشركون لما استدلُّوا بمشيئته على محبته ورضاه كذَّبهم، وأنكر عليهم، وأخبر أنَّه لا علم لهم بذلك وأنَّهم خارصون مفترون، فإنَّ محبة اللَّه تعالى للشيء ورضاه به إنَّما يُعلَم بأمره به على لسان رسوله لا بمجرَّد خلقِه له"(١٤٨).

كما ردّ ابن القيم على من قال بالتسوية بين مشيئة الله ومحبته ورضاه، مستشهدًا بأدلة نقلية وعقلية، فقال: "وقد أنكر الله سبحانه على من جعل مشيئته وقضاءه مستلزمًا لمحبَّته ورضاه، فكيف بمن جعل ذلك شيئًا واحدًا؟! قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾(١٤٩)، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ

شَيْءٍ﴾[١٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾[١٥١]. فهم استدلُّوا على محبَّته ورضاه لشركهم بمشيئته لذلك، وعارضوا بهذا الدليل أمره ونهيه. وفيه أبين الردِّ لقول من جعل مشيئته عين محبَّته ورضاه فالإشكال إنَّما نشأ من جعلهم المشيئة نفس المحبَّة، ثمَّ زاد بجعلهم الفعل نفس المفعول، والقضاءَ عينَ المقضيِّ. فنشأ من ذلك إلزامُهم بكونه تعالى راضيًا محبًّا لذلك، والتزامُ رضاهم به"[١٥٢].

ثم ذكر رحمه الله النجاة من هذه الشبهة وهو التفريق بين نوعي الإرادة، مع ضرب الأمثلة لذلك، فقال: "والذي يكشف هذه الغمَّة، ويبصِّر من هذه العماية، وينجي من هذه الورطة: التفريق بين ما فرَّق الله بينه وهو المشيئة والمحبَّة، فليسا واحدًا، ولا هما متلازمين، بل قد يشاء ما لا يحبُّه، ويحبُّ ما لا يشاء كونه.

فالأوَّل: كمشيئته لوجود إبليس وجنوده، ومشيئته العامَّة لجميع ما في الكون مع بغضه لبعضه.

والثاني: كمحبَّته إيمانَ الكفار، وطاعاتِ الفجَّار، وعدلَ الظالمين، وتوبة الفاسقين. ولو شاء ذلك لوُجد كلُّه، فإنَّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

فإذا تقرَّر هذا الأصل، وأنَّ الفعل غير المفعول، والقضاء غير المقضيِّ، وأنَّ الله سبحانه لم يأمر عباده بالرِّضا بكلِّ ما خلقه وشاءه؛ زالت الشُّبهات، وانحلَّت الإشكالات ولله الحمد، ولم يبق بين شرع الربِّ وقدره تناقضٌ بحيث يُظنُّ إبطال أحدهما للآخر. بل القدر ينصر الشرع، والشرع يصدِّق القدر، وكلٌّ منهما يحقِّق الآخر. إذا عرف هذا، فالرِّضا بالقضاء الديني الشرعي واجب، وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان. فيجب على العبد أن يكون راضيًا به بلا حرجٍ ولا منازعة، ولا معارضةٍ ولا اعتراض"[١٥٣].

ثم بيَّن أن التفريق بين الإرادتين الكونية والشرعية هو الطريق الحق في فهم النصوص، وهو الموافق للفطرة والعقل والنقل، وذكر اللوازم الباطلة من القول بالتسوية بين الإرادة والمحبة، فقال: "وقد أخبر سبحانه أنه لا يرضى ما وجد من ذلك وإن وقع بمشيئته كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾[١٥٤] فهذا قول واقع بمشيئته وتقديره وقد أخبر سبحانه أنه لا يرضاه وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[١٥٥] فهو سبحانه لا يحبه كونًا ولا دينًا وإن وقع بتقديره، كما لا يحبّ إبليس وجنوده وفرعون وحزبه وهو ربهم وخالقهم، فمن جعل المحبة والرضا بمعنى الإرادة والمشيئة لزمه أن يكون الله سبحانه محبًّا

لإبليس وجنوده وفرعون وهامان وقارون وجميع الكفار وكفرهم والظلمة وفعلهم، وهذا كما أنه خلاف القرآن والسنة والإجماع المعلوم بالضرورة فهو خلاف ما عليه فطر العالمين التي لم تغير بالتواطي والتواصي بالأقوال الباطلة، وقد أخبر سبحانه أنه يمقت أفعالا كثيرة ويكرهها ويبغضها ويسخطها فقال: ﴿وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً﴾(١٥٦) وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ﴾(١٥٧) وقال: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾(١٥٨) وقال: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾(١٥٩) ومحال حمل هذه الكراهة على غير الكراهة الدينية الأمرية لأنه أمرهم بالجهاد وقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً﴾(١٦٠)، فأخبر أنه يكره ويبغض ويمقت ويسخط ويعادي ويذم ويلعن، ومحال أنه يحب ذلك ويرضى به وهو سبحانه يكره ويتقدس عن محبة ذلك وعن الرضا به؛ بل لا يليق ذلك بعبده فإنه نقص وعيب في المخلوق أن يحب الفساد والشر والظلم والبغي والكفر ويرضاه فكيف يجوز نسبة ذلك إلى الله تبارك وتعالى وهذا الأصل من أعظم ما غلط فيه كثير من مثبتي القدر، وغلطهم فيه يوازن غلط النفاة في إنكار القدر أو هو أقبح منه وبه وتسلط عليهم النفاة وتمادوا على قبح قولهم وأعظموا الشناعة"(١٦١).

وأشار ابن القيم إلى أن الخلاف في هذه المسألة ذو علاقة متينة بمسألتين هما: مسألة التحسين والتقبيح العقليين، ومسألة تعليل أفعال الله تعالى، فقال: "هذا أصلُ القدريَّة الجبريَّة المنكرين للحِكَم والتَّعليل والأسباب وتحسين العقل وتقبيحه، وأنّ الأفعال كلَّها سواء، لا يختصُّ بعضها بما صار حسنًا لأجله، وبعضها بما صار قبيحًا لأجله. وما ثَمَّ إلا محضُ الأمر والنهي، الذي حسُنَ البعضُ منها لأجله، وقبُحَ البعضُ لأجله. ويجوز في العقل أن يأمر بما نَهى عنه، وينهى عمّا أمَر به، ولا يكون ذلك مناقضًا للحكمة؛ إذ الحكمة ترجع عندهم إلى مطابقة العلم الأزليِّ لمعلومه، والإرادةِ الأزليَّة لمرادها، والقدرةِ لمقدورها. فإذن الأفعالُ بالنِّسبة إلى المشيئة والإرادة مستويةٌ لا تُوصَف بحسنٍ ولا قبحٍ، فإذا تعلَّق بها الأمرُ والنَّهيُ صارت حينئذٍ حسنةً وقبيحةً، وليس حسنُها وقبحُها زائدًا على كونها مأمورًا بها ومنهيًّا عنها. فعلى هذا إذا صعِد العبدُ من تفرقة الأمر والنَّهي إلى جَمْعِ المشيئة والحُكم لم يستحسن حسنةً ولم يستقبح قبيحةً. فإذا نزل إلى فَرْق الأمر صحَّ له الاستحسانُ والاستقباحُ"(١٦٢). وبيّن ابن القيم أن القول بالتسوية بين المشيئة والمحبة فيه جناية على الشرع والقدر، وأدى بهم إلى التزام لوازم باطلة، فقال رحمه الله:

"فعن هذا الأصل قالوا: إن مشيئته هي عين محبته، وإن كل ما شاءه فهو محبوب له، ومرضي له، ومصطفى ومختار، فلم يمكنهم بعد تأصيل هذا الأصل أن يقولوا: إنه يبغض بعض الأعيان والأفعال التي خلقها، ويحب بعضها، بل كل ما فعله وخلقه فهو محبوب له، والمكروه المبغوض ما لم يشأه، ولم يخلقه. وإنما أصّلوا هذا الأصل محافظة منهم على القدر، فجنوا به على الشرع والقدر، والتزموا لأجله لوازم شوّشوا بها على القدر والحكمة، وكابروا لأجلها صريح العقل، وسوّوا بين أقبح القبائح وأحسن الحسنات في نفس الأمر، وقالوا: هما سواء، لا فرق بينهما إلا بمجرد الأمر والنهي. فالكذب –عندهم– والظلم والبغي والعدوان مساوٍ للصدق والعدل والإحسان في نفس الأمر، ليس في هذا ما يقتضي حُسْنه، ولا في هذا ما يقتضي قُبْحه. وجعلوا هذا المذهب شعارًا لأهل السنة، والقول بخلافه قول أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، ولعمر الله؛ إنه لمن أبطل الأقوال، وأشدها منافاة للعقل والشرع، ولفطرة الله التي فطر عليها خلقه، وقد بيّنا بطلانه من أكثر من خمسين وجهًا في كتاب "المفتاح"(١٦٣).

منهج الإمام ابن القيم في تعقب الأشعري في هذه المسألة:

١. حكاية الإمام ابن القيم جميع أقوال الأشعري المنسوبة إليه.

حكى الإمام ابن القيم في أكثر من موضع من كتبه أقوال الأشعري في هذه المسألة، فذكر أن أحد قوليه هو التفريق، ثم ذكر القول الآخر له وهو عدم التفريق بين الإرادة وبين المحبة والرضا.

٢. الدقة في حكاية أقواله ونقلها والنص على أسماء الكتب التي وردت فيها.

اعتنى الإمام ابن القيم بذكر اسم الكتب التي نقل منه آراؤه مثل: مجرد مقالات الأشعري لابن فورك، وكتاب المقالات للأشعري.

٣. حكاية الإمام ابن القيم آخر قولي الأشعري، والحكم عليه.

تتبع الإمام ابن القيم أقوال الأشعري وكان على دراية بالمتقدم من المتأخر ونص على آخر قولي الأشعري وهو التفريق بين الإرادة والمحبة، وحكم عليه بأنه قول موافق للكتاب والسنة والعقل.

الخاتمة:

١. نقل عن الأشعري قولان في مسألة العلاقة بين الإرادة والمشيئة وبين المحبة والرضا، الأول: التسوية بينهما. والقول الثاني: هو التفريق بينهما وهو آخر قوليه في المسألة.

٢. اعتمد الأشعري على القول بالتسوية بين الإرادة والمحبة على الأصل الفاسد وهو القول بمنع حلول الحوادث في ذات الله تعالى وإثبات إرادة أزلية قديمة، متابعًا لابن كلاب.

٣. الأشعري ممن يفرق في تأويل الإرادة بحسب متعلقها.

٤. بين الإمام ابن القيم أن مذهب السلف هو التفريق في المصطلحات وعدم إطلاق ألفاظ مجملة، فهم يفرقون بين نوعي الإرادة الكونية والإرادة الدينية، وأن المحبة والرضا متعلقة بأمر الله الديني الشرعي، وأما المشيئة متعلقة بالإرادة الكونية ولا يلزم منها المحبة

٥. القول بعدم التفريق بين الإرادة والمحبة يلزم منه القول بأن الله يحب الكفر والفسوق وهو في غاية البطلان.

٦. التفريق بين الإرادتين الكونية والشرعية هو الطريق الحق في فهم النصوص، وهو الموافق للفطرة والعقل والنقل.

هوامش البحث:

---

(١) ينظر مادة (عقب) في: تهذيب اللغة، الأزهري، ١٧٩/١. والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري، ١٨٤/١. ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ٧٧/٤. والنهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٢٦٧/٣. ولسان العرب، ابن منظور، ٦١١/١. وأساس البلاغة، الزمخشري، ٦٦٧/١.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٤٤.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٦١٣/٢.

(٤) سورة الرعد، الآية: ٤٢.

(٥) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤٧٣/٤.

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، الإمام اللغوي المشهور صاحب العروض، وصاحب كتاب (العين)، أستاذ سيبويه، توفي بالبصرة سنة (١٧٠هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، ٣٥٥/٤، وبغية الوعاة للسيوطي، ٧٧/١.

(٧) ينظر: كتاب العين، ١٨٠/١.

(٨) هو أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين الرازي، اللغوي المشهور، من أشهر تصانيفه: (معجم مقاييس اللغة)، وله أيضًا: (المجمل في اللغة)، و(حلية الفقهاء) وغيرها، توفي سنة (٣٩٥هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي،٧٤٦/٨. ووفيات الأعيان، ابن خلكان١١٨/١.

(٩) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ٧٧/٤. والأصل الأول هو المناسب للمعنى الاصطلاحي للتعقُّب.

(١٠) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٨٠/٤. وأساس البلاغة، للزمخشري، ١٣٠/٢. ولسان العرب، لابن منظور، ٣٢٧/٤.

(١١) ينظر: المعجم الوسيط، ٦١٣/٢.

(١٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٨٢/٤.

(١٣) ينظر: مختار الصحاح، الرازي، ص٢١٣.
(١٤) هو محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين أبو الفضل، كان عالما باللغة والنحو والتاريخ والكتابة، من أشهر كتبه (لسان العرب)، الذي جمع فيه بين التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية، توفي سنة (٧١١هـ). ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٢٤٨/١. والأعلام للزركلي، ١٠٨/٧.
(١٥) لسان العرب، ٦١٧/٤.
(١٦) هو محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، عالم بالنحو والتفسير والحديث والتراجم، من أشهر مصنفاته تفسير القرآن الكريم المسمى بالبحر المحيط، توفي في القاهرة سنة (٧٤٥هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، ٢٧٦/٩. والبدر الطالع للشوكاني، ٢٨٨/٢.
(١٧) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ٤٠١/٦.
(١٨) تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم جمعًا ودراسة، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، إعداد: أحمد بن عمر بن أحمد السيد، إشراف: أمين محمد عطية باشا، ١٤٣١هـ، ص٩٦.
(١٩) تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ناصر العزري، إشراف د.سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، ص١١.
(٢٠) مقدمة تحقيق كتاب (تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي)، عبد الله شعبان، ص٤
(٢١) التعقبات العلمية: دلالاتها أفاقها آثارها، علي حافظ السيد سليمان، مقال في شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ النشر ١٤٣٩/٣/٢٥هـ.
(٢٢) ينظر في ترجمة الأشعري: الفهرست، ابن النديم، ص٢٢٥. وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٦٠/١٣. والأنساب، السمعاني، ص٢٦٦. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ٢٨٤/٣. والعبر في خبر من غبر، الذهبي، ٢٣/٢. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨٥/١٥. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٤٧/٣. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٨٧/١١، ٢٠٤، ٢٠٦. والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقريزي، ١٩٣/٤. والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، ٢٥٩/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ١٢٩/٤.
(٢٣) ينظر: الأنساب، السمعاني، ٢٦٦.
(٢٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨٥/١٥.
(٢٥) ينظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، ص٣٥.
(٢٦) ذكره المقريزي في الخطط، ١٩٣/٤.
(٢٧) ذكره مع القول الأول المقريزي في الخطط، ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٨٤/٣. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨٥/١٥. والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقريزي، ١٩٣/٤.
(٢٨) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ٣٥.
(٢٩) هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن عديّ الضبيّ البصري الساجي، محدث البصرة في عصره، كان من الحفاظ الثقات، له كتاب جليل في (علل الحديث) يدل على تبحره، ومن كتبه (اختلاف الفقهاء)، توفي بالبصرة سنة ٣٠٧هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٢٠٠/٢. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢٩٩/٣.
(٣٠) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٢٠١/٢.

(٣١) ذكرت ذلك د. فوقية حسين في مقدمة تحقيق الإبانة للأشعري، ص١٦.

(٣٢) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد البصري، المعروف بالجبائي، أحد أئمة المعتزلة في البصرة، وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة، ومن كتبه: (الأصول) و(التعديل والتجويز)، وتوفي سنة ٣٠٣هـ. ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار، ص ٢٨٧. ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٦٧/٤. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٦٨/١٨.

(٣٣) ذكرت المحققة فوقية حسين أن الأشعري شرع في تتبع آراء الجبائي الكلامية وهو في سن العاشرة، وبقي بجواره ثلاثين عاما حتى تاريخ تحوله عنه سنة ٣٠٠هـ. ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإبانة للأشعري، ص١٨.

(٣٤) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ٩١. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٤٩/٣.

(٣٥) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٨٥/٣. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٥، ٨٩. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٤٨/٣. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٠١/١٥. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٢٩٨/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ١٢٩/٤.

(٣٦) الفهرست، ص٢٢٥.

(٣٧) مجموع الفتاوى ٥٥٦/٥. وأيضًا ١٠/٢، و١٠٣/٣.

(٣٨) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود، ٣٤٠/١. وللاستزادة حول تأثر الأشعرية بالكلابية ينظر: آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، هدى الشلالي.

(٣٩) مقالات الإسلاميين، ٣٥٠/١.

(٤٠) الإبانة عن أصول الديانة، ص٢٠١.

(٤١) ينظر: الإبانة عن أصول الديانة، (ت: صالح العصيمي)، فهرس الزيادات المخلة والتحريفية، ص٦٦٤.

(٤٢) الإبانة عن أصول الديانة (ت: العصيمي)، ص٢٠٠.

(٤٣) مجموع الفتاوى، ٢٠٥/١٢.

(٤٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٧/١٤. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٥٥/٢.

(٤٥) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص٤٠٠. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٥٥/٣.

(٤٦) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٨٧/٤. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢١/٣.

(٤٧) ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، ٩٩/٧.

(٤٨) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب الطائي، من أهل البصرة، سكن بغداد، وتوفي سنة ٣٧٠ هـ، قال الخطيب البغدادي: ذكر لنا غير واحد أنه كان حسن التدين جميل الطريقة رحمه الله. ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٠٠/٢. وتبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٧. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٥/١٦.

(٤٩) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٠٠/٢.

(٥٠) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٧.

(٥١) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٥/١٦.

(٥٢) هو أبو الحسن الباهلي، شيخ المتكلمين، تتلمذ عليه أبو إسحاق الإسفراييني، وابن فورك والباقلاني، وتوفي في حدود سنة ٣٧٥ هـ. ينظر في ترجمته: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٨. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٤/١٦. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٦٨/٣.

(٥٣) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٨.

(٥٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٤/١٦.

(٥٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٦٨/٣.

(٥٦) هو أبو الحسين بندار بن الحسين الشيرازي الصوفي، خادم أبي الحسن الأشعري، وكان من أصحاب الشبلي، توفي سنة ٣٥٣ هـ. ينظر في ترجمته: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ١٧٨. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٠٨/١٦. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢٢٤/٣.

(٥٧) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ١٧٨. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢٢٤/٣.

(٥٨) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر،١٢٨-١٣٦.

(٥٩) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٦٠/١٣. والأنساب، السمعاني، ص٢٦٦. ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٨٤/٣. وخطط المقريزي، ١٩٣/٤.

(٦٠) ينظر: العبر، الذهبي، ٢٠٢/٢. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٨٧/١١. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٢٥٩/٣.

(٦١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٥٥/٣.

(٦٢) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٤٧.

(٦٣) اختلفت المصادر في اسمه (حريز) بالحاء والراء المهملتين ثم الياء المثناة بعدها زاي معجمة كما ورد في: الصفدي، الوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ١٣٧/٥. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٠٨/٨. وقيل: (جرير) بالجيم المعجمة والراء المهملة والياء المثناة بعدها راء مهملة كما ورد في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، ١٤٣/٢. وقيل: (جريز) بالجيم المعجمة ثم الراء المهملة ثم الياء المثناة بعدها زاي معجمة كما ورد في: ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١٧٠/٥.

(٦٤) قال الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله- :((وأما جده الأعلى فهو (مكي) الملقب (زين الدين) فإن عامة من ترجم لابن القيم رحمه الله تعالى لم يذكره في سياق نسبه، وإنما تحصل لي من ترجمة أخيه عبد الرحمن في كتاب (الدرر الكامنة) لابن حجر. ينظر: ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده، بكر أبو زيد،ص ١٨. والدرر الكامنة، ابن حجر، ١١٤/٣. ويعد كتاب الشيخ بكر أبو زيد (ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده) من أجمع وأنفع ما كُتب حول ابن القَيِّم وآثاره العلمية، مع قيام المؤلف بالردّ على كثير من الشبه والافتراءات التي أثارها بعض الحاقدين على الإمام ابن القَيِّم رحمه الله تعالى.

(٦٥) ينظر في ترجمة الإمام ابن قيم الجوزية إلى كتب تلاميذه: المعجم المختص بالمحدثين، الذهبي، ص٢٦٩. العبر في خبر من غبر، الذهبي، ١٥٥/٤. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٢٣٥/١٤. وذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١٧٠/٥. وينظر في ترجمته أيضا : الدرر الكامنة، ابن حجر، ١٣٧/٥. والنجوم الزاهرة، ابن تغري

بردي، ٢٤٩/١٠. وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ٦٢/١. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٠٨/٨، والبدر الطالع، الشوكاني، ١٤٣/٢. والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، القِنوجي، ص٤٠٩. وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي، ١٥٨/٢.

(٦٦) ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢ . وبغية الوعاة، السيوطي، ٦٢/١.

(٦٧) ذكر الصفدي جل العلماء الذين أخذ عنهم شيخه ابن قيم الجوزية، مع ذكر العلوم والكتب التي قرأها عليهم. ينظر: الوافي بالوفيات، ١٩٥/٢.

(٦٨) وفي هذا دلالة على تمكن ابن القيم من طلب العلم ونبوغه منذ صغره، وضبطه.

(٦٩) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، ٥٣٨/٣.

(٧٠) ينظر: معجم الشيوخ الكبير، الذهبي، ٦٠/١. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٤١٨/١٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٧٦٤/٧.

(٧١) ينظر: معجم الشيوخ، الذهبي، ٣٢٤/٢. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٨/٨.

(٧٢) ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. والدرر الكامنة، ابن حجر، ١٣٧/٥. والبدر الطالع، الشوكاني، ١٤٣/٢.

(٧٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، ٨٧/٤.

(٧٤) ينظر: معجم الشيوخ، الذهبي، ٣٢٣/١. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١٢٦/١٧. والدرر الكامنة، ابن حجر، ٤٢/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ١٣٦/٨.

(٧٥) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية، الحراني، ثم الدمشقي، تقي الدين، أبو العباس، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام. كان ذكيًّا كثير المحفوظ، فصار إمامًا في التفسير، عارفًا بالحديث ورجاله، عالمًا بالفقه، عالمًا في الأصول والفروع والنحو واللغة، والعلوم النقلية والعقلية، حافظًا للحديث مميزا بين صحيحه وسقيمه، اشتهر بالعبادة والزهد والورع والإيثار والتواضع والكرم، وانتصر للسنة وقمع البدع والأهواء وأثنى عليه الموافق والمخالف، وكان من بحور العلم، وسارت بتصانيفه الركبان، ونفع الله بها من أتى بعده. امتحن وأوذي وسجن سبب الصدع بالحق، والرد على المخالفين لمنهج السلف بأسلوب علمي قائم على الأدلة. وتوفي محبوسًا بقلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ) – رحمه الله رحمة واسعة– وقد اجتمع في جنازته خلق لا يحصيهم إلا الله تعالى. ينظر: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن عبد الهادي الحنبلي، ص٣. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٣٥/١٤. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١١/٧. والأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، البزار ٦/١. والدرر الكامنة، ابن حجر، ١٦٨/١. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٢٧١/٩.

(٧٦) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٢٤٦/١٤.

(٧٧) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ٤٤٨/٢. والدرر الكامنة، ابن حجر، ٢١/٤.

(٧٨) ينظر: البدر الطالع، الشوكاني، ١٤٥/٢.

(٧٩) مفتاح دار السعادة، ومنشور ولاية العلم والإرادة، ص٣٩٥.

(٨٠) مدارج السالكين، ٣٦١/٣.

(٨١) ينظر: العبر، الذهبي، ١٣٦/٤. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١١٣/٢. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٢٢١/١٤. وذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١١٥/٥. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٢٤٥/٨. و والتاج المكلل، القنوجي، ٤٠٢/١.

(٨٢) ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ١١٤/٢. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ١٨٢/١٠. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٦١/١. والتاج المكلل، القنوجي، ٤٠٣/١.

(٨٣) ينظر: العبر، الذهبي، ١٦٤/٤. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٢١٥/١٤. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٠٨/٨.

(٨٤) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٢٧٠/١٤. والدرر الكامنة، ابن حجر، ٧١/٣. وشذرات الذهب، البن العماد، ٣٠٨/٨.

(٨٥) ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، ٣٣٢/٨.

(٨٦) ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر، ٤٤٥/١. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٦٧/١.

(٨٧) ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر، ١٠٨/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٥٧٨/٨. والبدر الطالع، الشوكاني، ٣٢٨/١.

(٨٨) ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، ١٨٦/٩. وبغية الوعاة، السيوطي، ٢٧٣/١. والبدر الطالع، الشوكاني، ٢٨٠/٢.

(٨٩) ينظر: ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده، بكر أبو زيد، ص٦٠.

(٩٠) البدر الطالع، الشوكاني، ١٤٣/٢.

(٩١) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١٧٤/٥.

(٩٢) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٢٧٠/١٤.

(٩٣) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، المحمود، ١١٨٥/٢.

(٩٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٥١/٦.

(٩٥) المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٥١/٦.

(٩٦) الإنصاف، ص٤٣.

(٩٧) ينظر: الإرشاد، الجويني، ص٢٣٩.

(٩٨) المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٥١/٦.

(٩٩) شرح الأصول الخمسة، ص٤٦٤.

(١٠٠) ينظر: الإرشاد، الجويني، ص٢٣٨.

(١٠١) مجموع الفتاوى، ٤٧٤/٨. وينظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٤١٠/٥.

(١٠٢) ينظر: شفاء العليل، ابن القيم ١١١/١، و١٦٥/١، ومجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٨٨/٨. ومنهاج السنة، ٣٦٠/١.

(١٠٣) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر، الأشعري، ص٢٠١.

(١٠٤) ينظر: مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، ابن فورك، ت: دانيال، ص٧٠.

(١٠٥) ينظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ٣٤٨/١.

(١٠٦) مدارج السالكين، ابن القيم، ٥٠٦/٢.

(١٠٧) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٩٦٥/٢.

(١٠٨) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٩٦٥/٢.

(١٠٩) يعني ابن فورك.

(١١٠) أي: الأشعري.

(١١١) شفاء العليل، ٤١٤/١. وينظر: مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، ابن فورك، ت: دانيال، ص٧٠.
(١١٢) شفاء العليل، ٤١٤/١.
(١١٣) أي: السهيلي في كتابه (نتائج الفكر)، ينظر: نتائج الفكر، ص٣٢٠.
(١١٤) بدائع الفوائد، ٣٩٨/١.
(١١٥) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ص٤٥-٤٦
(١١٦) ينظر: الإبانة، الأشعري، ت: العصيمي، ص٤٨٨ وما بعدها.
(١١٧) مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١٩٩/٢.
(١١٨) مجموع الفتاوى، ٣٠٢/١٦.
(١١٩) سورة البروج، الآية: ١٦.
(١٢٠) اللمع، ص٤٥.
(١٢١) النبوات، ٢٨٧/١.
(١٢٢) النبوات، ٢٨٧/١.
(١٢٣) ينظر: اختلافات الأشاعرة في مسائل التوحيد والإيمان والقدر، بوفلجة بن بلقاسم، ٤٨٨/٢.
(١٢٤) مجموع الفتاوى، ٢٣٠/٨.
(١٢٥) الإنصاف، ص٤٣.
(١٢٦) ينظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٤١٤/١.
(١٢٧) الإرشاد، ص ٢٣٩.
(١٢٨) ينظر: لباب العقول، المكلاتي، ص٢٨٨.
(١٢٩) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، ابن فورك، ت: دانيال، ص٧٠.
(١٣٠) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر، الأشعري، ص٢٠١.
(١٣١) مدارج السالكين، ٣٩٥/١.
(١٣٢) الإنصاف، ص٤٣.
(١٣٣) شفاء العليل، ٤١٤/١.
(١٣٤) مقالات الإسلاميين، ٣٤٨/١.
(١٣٥) مقالات الإسلاميين، ٣٤٥/١.
(١٣٦) أي: السهيلي في كتابه (نتائج الفكر)، ينظر: نتائج الفكر، ص٣٢٠.
(١٣٧) بدائع الفوائد، ٣٩٨/١.
(١٣٨) منهاج السنة النبوية، ٤١٢/٥.
(١٣٩) شفاء العليل، ٣٧٣/٢.
(١٤٠) سورة الزمر، الآية: ٧.
(١٤١) شفاء العليل، ٣٧٣/٢.
(١٤٢) شفاء العليل، ٤١٦/١.
(١٤٣) أي: المشركين.
(١٤٤) طريق الهجرتين، ١٩٢/١.
(١٤٥) شفاء العليل، ٤١٤/١.
(١٤٦) شفاء العليل، ٤١٠/١.
(١٤٧) شفاء العليل، ١٦٥/١.

(١٤٨) طريق الهجرتين، ١/١٩١. وينظر: شفاء العليل، ١/٤١٠.
(١٤٩) سورة الأنعام، الآية: ١٤٣.
(١٥٠) سورة النحل، الآية: ٣٥.
(١٥١) سورة الزخرف، الآية: ٢٠.
(١٥٢) مدارج السالكين، ٢/٥٠٧-٥٠٨.
(١٥٣) مدارج السالكين، ٢/٥٠٨.
(١٥٤) سورة النساء، الآية: ١٠٨.
(١٥٥) سورة البقرة، الآية: ٢٠٥.
(١٥٦) سورة النساء، الآية: ٢٢.
(١٥٧) سورة محمد، الآية: ٢٨.
(١٥٨) سورة الصف، الآية: ٣.
(١٥٩) سورة التوبة، الآية: ٤٦.
(١٦٠) سورة الإسراء، الآية: ٣٨.
(١٦١) شفاء العليل، ٢/٣٧٤.
(١٦٢) مدارج السالكين، ١/٣٥٧.
(١٦٣) شفاء العليل، ٢/٤١٥.

المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الديانة للإمام أبو الحسن الأشعري تحقيق: صالح بن مقبل بن عبد الله العصيمي، (الرياض: مدار المسلم للنشر، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).
- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، (القاهرة: دار الأنصار، ١٣٩٧هـ).
- ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده بكر بن عبد الله أبو زيد، ط٢، (الرياض: دار العاصمة، ١٤٢٣هـ).
- اختلافات الأشاعرة في مسائل التوحيد والإيمان والقدر عرض ودراسة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، بوفلجة بن بلقاسم بن عباس، (الجزائر: دار الميراث النبوي، ١٤٣٩ه - ٢٠١٨م).
- آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، هدى الشلاحي، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ).
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م).
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).

- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي، (دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م).
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبو بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٤٢١هـ
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ه).
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: علي شيري، (دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م).
- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي من محمد العمران، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، (بيروت: دار المعرفة).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان/صيدا: المكتبة العصرية).
- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقق: بشار عوّاد معروف، (دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م).
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ط٣، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ).
- تذكرة الحفاظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم جمعًا ودراسة، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، إعداد: أحمد بن عمر بن أحمد السيد، إشراف: أمين محمد عطية باشا، ١٤٣١هـ.
- تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ناصر العزري، إشراف د.سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، (دار طيبة للنشر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة محمد عبد المعيد خان، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقق: محمد أجمل الأصلحي، ومحمد عزير شمس، ونبيل نصار السندي، وعلي محمد العمران، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣٩هـ -٢٠١٨م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (بيروت – دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).
- شرح الأصول الخمسة، أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد، المعروف بالقاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م).
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مصطفى الشلبي، جدة: مكتبة السوادي، ١٤١٥هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، (دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ)
- طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الأصلحي، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ.
- العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد، المعروف بالقاضي عبد الجبار، تحقيق: فؤاد سيد، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤).
- الفهرست، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ مـ).
- كتاب العين، الخليل بن أحمد بن الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول، أبو الحجاج يوسف بن محمد المكلاتي، تحقيق: فوقية حسين محمود، (القاهرة: دار الأنصار، ط١، ١٩٧٧م).
- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور، ط٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تصحيح وتعليق: حموده غرابه، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبويَّة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٣هـ - ١٩٩٥م.
- مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: ناصر بن سليمان السعوي، وعلي بن عبد الرحمن القرعاوي، وصالح بن عبد العزيز التويجري، وخالد بن عبد العزيز الغنيم، ومحمد بن عبد الله الخضيري، الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- معجم الشيوخ الكبير، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، (الطائف: مكتبة الصديق، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م).
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، القاهرة: دار الدعوة.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، المعروف بابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م).
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبي الحسن عبد الجبار، تحقيق: محمد مصطفى حلمي وأبو الوفا الغنيمي، القاهرة.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ.
- مقالات أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ -١٩٩٠م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ - ١٩٦٨م).
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- النبوات، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، (الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، (مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دار الكتب).
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

• وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م -١٩٩٤م).